٩

المجموعات المسلحة: استعراض وتحليلات

جون يونج

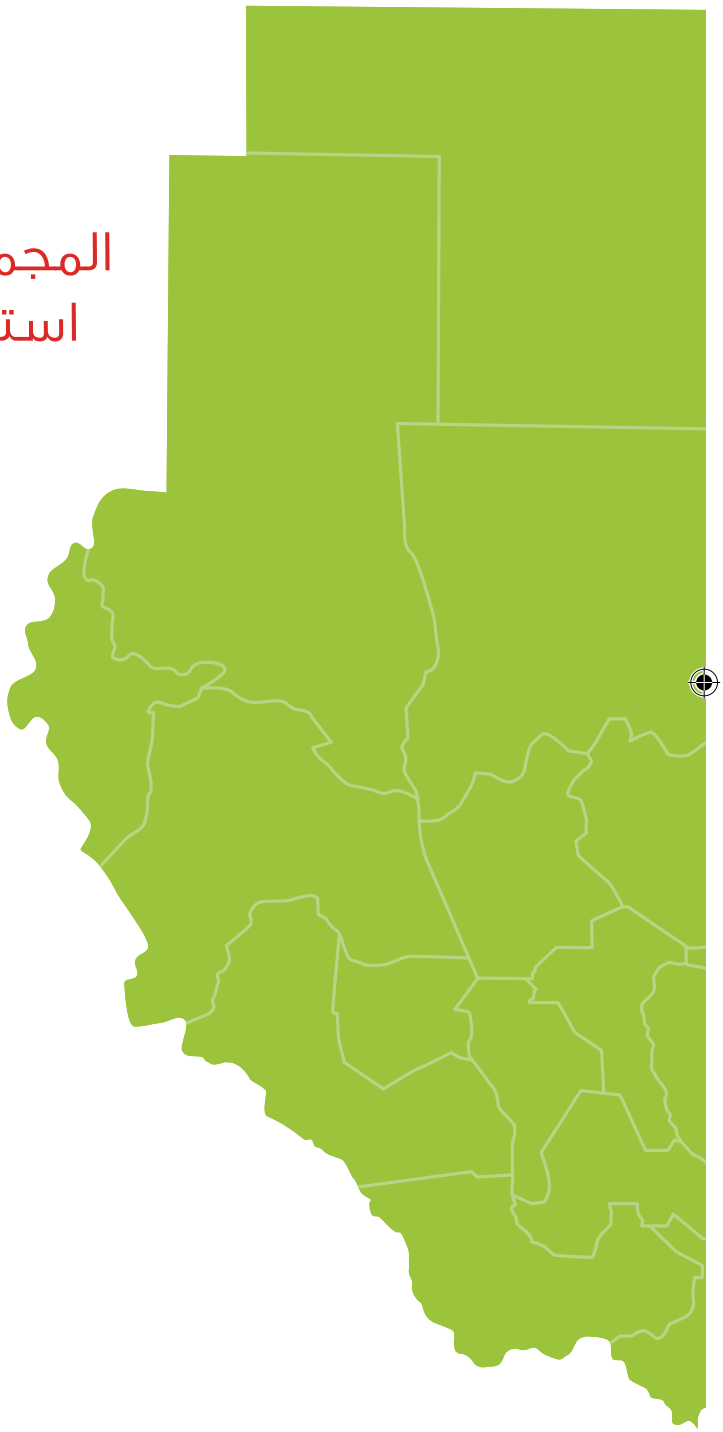

small arms survey

HSBA

المجموعات المسلحة:
استعراض وتحليلات

جون يونج

Government of Canada
Gouvernement du Canada
HM Government
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
Danida

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٧
طبعة أولى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تدقيق اللغة: اميلي والمزلي

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طباعة في أوبتما وبالاتينو ريتشارد جونز، اكسايل: خدمات تصميم وتحرير
rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 2-8288-0085-7

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف سويسرا. وهو مصدر دولي أساسي يوفر المعلومات للعموم في جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة، كما أنه مركز موارد للحكومات وصنّاع القرار والباحثين والنشطين. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق العام ١٩٩٩، كما تقوم حكومات كندا، فنلندا، فرنسا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه لدعم المشروع الحالي والسابق الذي قدمته استراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة وكذلك من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومعاهدها المختلفة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات، لصناع السياسات، للباحثين، والناشطين؛ رصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المتصلة بالأسلحة الصغيرة؛ دعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ العمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتأثرة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية، العلوم السياسية، القانون، الاقتصاد، الدراسات الإنمائية وعلم الاجتماعا. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، منظمات غير حكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
البريد الإلكتروني:smallarm@hei.unige.ch
الموقع الإلكتروني:www.smallarmysurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع من ثلاثة أعوام (٢٠٠٥ –٢٠٠٨) أجراه مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية. وُطور هذا التقييم بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن.

ويضطلع بـHSBA فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل مواقع توزع العنف المسلح في جميع أنحاء السودان ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري تقارير تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام عن أنشطة البحوث الحالية باللغتين الإنجليزية والعربية. وستركز أوراق العمل التي ستصدر في المستقبل على مسائل شتى مثل الضحايا، الاحساس بالأمن، المجموعات المسلحة الأخرى، والتدابير الأمنية المحلية المتصلة باستخدام الأسلحة الصغيرة. ويصدر المشروع أيضاً سلسلة من تقارير السودان.

يلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعما من لدن صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ومنتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:

كلير مكفوي
كلير مكفوي
منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey
Avenue Blanc ٤٧
Geneva, Switzerland ١٢٠٢

البريد الإلكتروني: mecevoy*hei.unige
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sudan

محرر سلسلة أوراق عمل HSBA: اميل ليبرون

المحتويات

مصطلحات ومختصرات

نبذة عن المؤلف

ملخص

١. مقدمة
٢. مقدمات نظرية
٣. حدود السودان الشرقية في السياق
٤. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ١٩٦١– ١٩٧٤
٥. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ١٩٧٤ – ١٩٩١
٦. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ١٩٩١– ١٩٩٨
٧. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ١٩٩٨– ٢٠٠٠
٨. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ٢٠٠٠– ٢٠٠٦
٩. الأسلحة الصغيرة على امتداد الحدود السودانية – الإثيوبية
١٠. مستقبل المجموعات المسلحة على امتداد الحدود السودانية – الإثيوبية
١١. خلاصات

الحواشي

المراجع

مصطلحات ومختصرات

الحركة الديمقراطية الوطنية الأمهرية (ANDM)
التحالف من أجل الحرية والديمقراطية (AFD)
الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM)
اتفاق السلام الشامل (CPA)
فريق مراقبة حماية المدنيين (CPMT)
الحركة الديمقراطية لتحرير إريتريا (DMLE)
الحركة الديمقراطية لتحرير كوناما إريتريا (DMLEK)
الحركة الديمقراطية لتحرير تيغري (DMLT)
حزب الاتحادي الديمقراطي (DUP)
الجبهة الديمقراطية الإريترية (EDA)
الجبهة المتحدة القومية الديمقراطية الإثيوبية (EDPUF)
الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي (EDU)
جبهة الإصلاح الإسلامي الإريتري (EIRF)
حركة الإصلاح الإسلامي الإريتري (EIRM)
جبهة التحرير الإريترية (ELF)
جبهة التحرير الإريترية – المجلس الثوري (ELF–RC)
التحالف الوطني الإريتري (ENA)
الحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية (EPDM)
الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF)
الحركة الشعبية الإريترية (EPM)
الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي (EPPF)
الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)
الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP)
اتفاق سلام شرق السودان (ESPA)
جبهة الوحدة الإثيوبية (EUF)
حكومة السودان (GoS)
الجبهة الديمقراطية لشعب غامبيلا (GPDF)
جبهة تحرير شعب غامبيلا (GPLM)
حزب تحرير شعب غامبيلا (GPLP)
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)
حزب المؤتمر الوطني (NCP)
التحالف الديمقراطي الوطني (NDA)
الجبهة الإسلامية الوطنية (NIF)
مجموعة مسلحة أخرى (OAG)
جبهة تحرير أورمو (OLF)
الجبهة الوطنية لتحرير اوغادين (ONLF)
الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ)
مليشيا قوات الدفاع الشعبي (PDF)
القوات المسلحة السودانية (SAF)
الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A)
قوات حركة تحرير جنوب السودان (SSLM)
قوة دفاع جنوب السودان (SSDF)
التحالف التيغري من أجل الديمقراطية الوطنية (TAND)
الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF)
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)

نبذة عن المؤلف

جون يونج أكاديمي كندي قدم إلى السودان لأول مرة العام ١٩٨٦ ليعمل صحافياً في «سودان نيوز»، وقضى ثمة ثلاث سنوات عاد بعدها إلى كندا لإكمال دراسة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سايمون فريزر حيث هو الآن باحث أول مساعد في معهد دراسات الحكم.

عمل يونج في معظم التسعينات أستاذاً في جامعة أديس أبابا وباحثاً ميدانياً في مجالات حقول الفيدرالية الإثنية والأحزاب السياسية والحرب الإثيوبية – الإريترية. ثم أصبح مستشاراً لدى الوكالة الكندية للتنمية الدولية في أديس أبابا في شؤون عملية السلام السودانية. وبعد أديس أبابا غادر إلى نيروبي للعمل مستشاراً للسفير دانيال مبويا المبعوث الخاص لإمانة الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية (إيقاد) للسلام في السودان. وتولى، بعد ما شغل رئاسة قسم تحليل المعلومات في شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) لفترة قصيرة، مهمة مراقب في فريق مراقبة حماية المدنيين (CPMT) بجنوب السودان وكذلك مع لجنة الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار للسنتين التاليتين.

أقام يونج، منذ مغادرته فريق مراقبة حماية المدنيين في شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٤، في الخرطوم حيث يعمل مستشاراً مستقلاً ويجري بحوثاً أكاديمية في حقول السلام، الأمن، والعلاقات الإقليمية. ألف يونج كتاب «ثورة الفلاحين في إثيوبيا» (مطبوعات جامعة كامبريدج – ١٩٩٧) ونشر كثيراً في المجلات الإكاديمية. ومن كتاباته المنشورة في الأونة الأخيرة مقالات عن «قوات دفاع جنوب السودان»، تحليل اتفاق السلام الشامل، نظرة في إرث جون قرنق، دراسة النزاع واتفاق سلام شرق السودان، دراسة في الجيش الأبيض، ودراسة تقييم عملية الشمال – الجنوب السلمية بتكليف من إيقاد. ومن الدراسات القادمة تقييم السياسة الخارجية لحزب المؤتمر الوطني وتحول الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) من منظمة عسكرية إلى حزب سياسي حاكم.

ملخص

تعد المناطق الحدودية في القرن الأفريقي بؤرة نزاع منذ فترة طويلة، ويعود هذا جزئياً لأنها مناطق غير واضحة المعالم، لكن السبب الأساس يعود إلى أنها مناطق تنعدم فيها سلطة الحكومات، ونتيجة لهذا فإنها توفر بيئة ملائمة لنشوء المجموعات المسلحة ذات الأنشطة السياسية أو الإجرامية وإدارة عملياتها. ولما يكون لهذه المجموعات طابع سياسي فهذا يأتي في غالب الأمر رداً على هينمة مجموعات إثنية على الدولة أو نتاجاً لمساع حكومية في زعزعة الاستقرار أو الإطاحة بحكومات دول مجاورة.

تتناول هذه الدراسة المجموعات المسلحة العاملة على حدود السودان الشرقية، وتقوم بتحليلها تاريخياً وضمن سياق التغير السريع الذي تخضع له هذه الحكومات والعلاقات ما بين الدول. لقد نال المعارضون الجنوبيون، أبان الحربين الأهليتين اللتين عرفهما السودان، دعما من الدول المجاورة. وقامت الحكومات الوطنية المتعاقبة، بدورها، بدعم المجموعات المسلحة المناوئة للنظام في أديس أبابا ومن بعد نظام أسمرة بطريقة لا تلبث متواصلة حتى يومنا هذا.

وبحكم الطبيعة غير الديمقراطية للحكومات في القرن الأفريقي، وبحكم ما أفرزته هذه الحكومات من نظم حكم في الدول ميالة إلى العنف، والوفرة الواسعة للأسلحة، فإن الدراسة قد خلصت إلى أن انعدام الاستقرار وتشريد السكان المدنيين لن يتوقف.

ا. مقدمة

تقدم هذه الورقة مدخلاً معلوماتياً وتحليلياً عن طائفة من المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs)ا العاملة على طول حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وإريتريا. كما تطرح فهماً للكيفية التي تعمل فيها هذه المجموعات ضمن إطار أوسع يتمثل في العلاقات بين دول القرن الأفريقي، وهو إقليم شهد بزوغ عدد كبير من المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) وخبِر مستويات عالية من النزاعات العنيفة خلال العقود الخمسة الماضية. وسيُنظر، لأغراض تتعلق بهذه الدراسة إلى القرن الأفريقي باعتباره وحدة تتألف من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال (وكياناتها المتباينة) والسودان.

سيتم التركيز هنا على المجموعات المسلحة في السودان وإثيوبيا وإريتريا المنطلقة من مناطق حدود السودان الشرقية أو العابرة لهذه المناطق أو المعروف عنها إدارة عملياتها في السودان. تهدف هذه الدراسة أن تقدم فهماً أفضل لوكلاء العنف السياسي في القرن الأفريقي ولعلاقات السودان مع جيرانه في الجانب الشرقي من الحدود. كما تأمل هذه الدراسة أن تكون مفيدة لأولئك المهتمين بمسائل الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان، ذلك لأن القبائل الحدودية المسلحة على الدوام بتسليح جيد – التي لها في كثير من الأحوال صلات بإثيوبيا ووجدت نفسها عالقة في تغييرات سياسية صاخبة مؤثرة في الإقليم – أثبتت بشكل خاص على أنه ليس من السهل بمكان أن تنزع سلاحها. تتمحور هذه الدراسة بمعظم أجزائها على السنوات الخمس الماضية، لكن، كما أبانت هذه الدراسة، إن إطاراً زمنياً أطول ضروري لفهم تطور هذه المجموعات.

في حال وجود وفرة في المعلومات عن مجموعات مسلحة كما هو الحال مع جبهة تحرير أورمو (OLF)، التي تتزعم حرب عصابات على طول المناطق الحدودية لإثيوبيا والسودان منذ شهر يوليو/تموز سنة ١٩٧٣، فلا حاجة إلى تقديم معلومات إضافية عن خلفيتها في هذا التقرير٢ وسيتم الاقتصار على النشاطات الأخيرة لهذه المجموعة في المنطقة فقط. أما مجموعات أخرى مثل قوة دفاع جنوب السودان (SSDF)، والجبهة الشرقية، والجيش الأبيض، فقد كانت محور مواضيع دراسات أجراها مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) ولن يجري تناولها على نحو مفصل بهذا التقرير٣. وبالتالي، فإن المجموعات الخاضعة للدراسة هنا هي ، في معظم الحالات، مجهولة. وتحصيلاً على ذلك، فإن معلومات مفصلة عن القيادة، الإيديولوجيا، عدد الأعضاء، التسلح، مناطق العمليات، والقدرة القتالية، إنما ستكون محدودة الطابع ولا يمكن التعويل عليها تعويلاً تاماً.

استُقيت مادة هذه الدراسة بشكل كبير من معرفة المؤلف المستندة إلى عقدين من إجراء دراسات عن الأمن في القرن الأفريقي. كما اعتمدت على بحوث منشورة قليلة العدد وانتقائية؛ وعلى تقارير في الإعلام والإنترنت؛ وشهادات لخبراء يعمل بعض منهم في حقل الاستخبارات لدول الإقليم؛ ومصادر الأمم المتحدة؛ ومقابلات في حالات قليلة مع أعضاء من المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) التي تدير أو كانت تدير عملياتها، على امتداد المناطق الحدودية؛ وزيارة

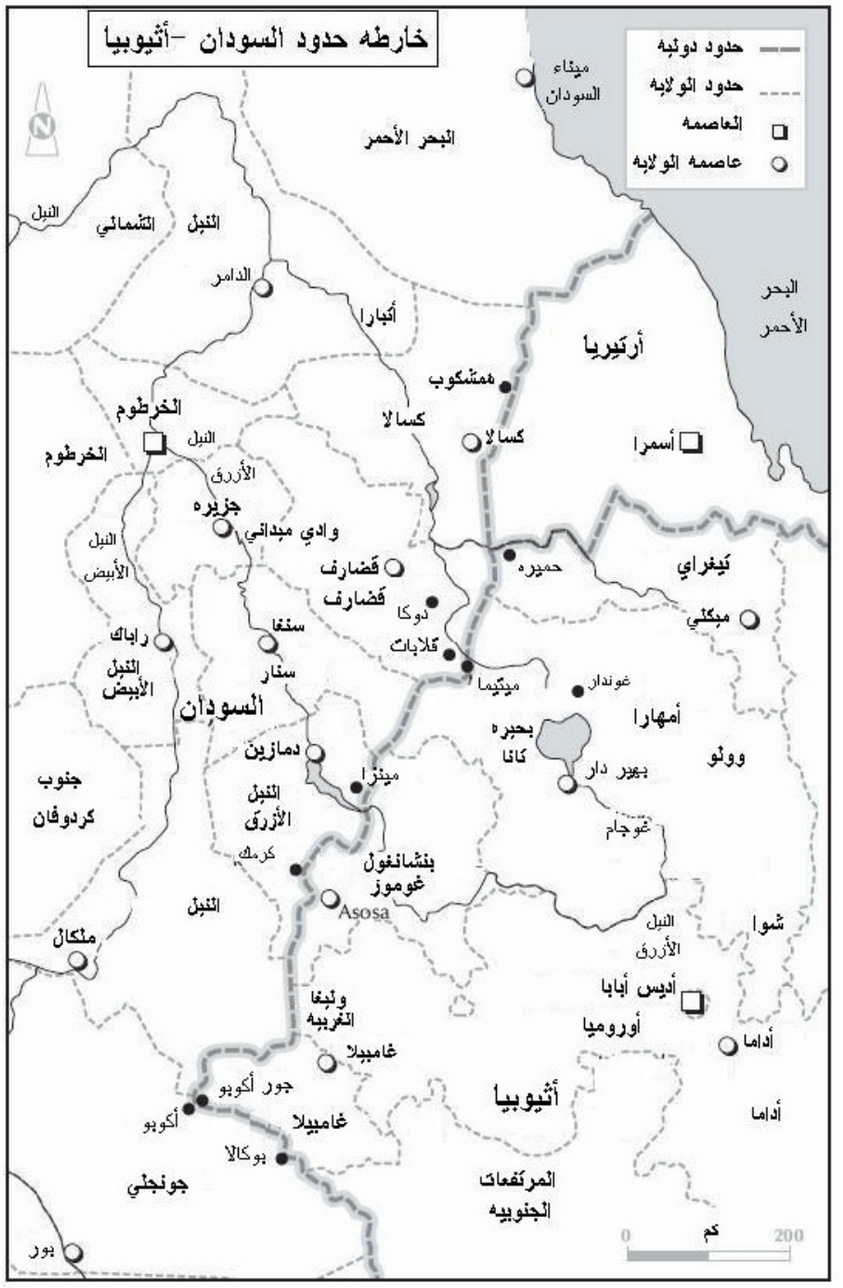

لأديس أبابا بتاريخ ١١ – ٢٢ مارس/أذار سنة ٢٠٠٧. وما كان هناك وقت أو موارد لإجراء دراسة ميدانية على الحدود. وبحكم السياق المسيس تسيساً كبيراً والذي تلتبس فيه كثيراً الحقيقة بالإشاعة والذي تكثر فيه بواعث إجهاض الحقيقة، ينبغي مقاربة موثوقية المعلومات المتصلة بـ OAGs مقاربةً نقديةً. أما المعلومات المتصلة بمصادر الأسلحة – إلا إذا كان منشأها يرجع، كما في كثير من الأحوال، إلى حكومات الإقليم – فهي مبعث ارتياب أشد. ولذلك فإن سبب تحضير هذه الورقة إنما هو لتبيان الثغرات الواسعة التي تتخلل معرفتنا للمجموعات المسلحة وتدفق الأسلحة في هذا الإقليم المنعزل والمضطرب.

النتائج المبدأية الأولية لهذه الدراسة هي:

٠ إن الأراضي الحدودية المشتركة بين السودان وإثيوبيا وإريتريا لم تخضع خضوعاً كاملاً لسيطرة الحكومات المركزية، ونتيجة لذلك تولدت بيئة مؤاتية للمجرمين والمتمردين الذين كثيراً ما تتداخل أو تتبادل أدوارهم.

٠ تنشد مجموعات المتمردين العاملة على الحدود الدعم من الدول المجاورة، بل أنها، في بعض الأحيان، إنما صنيعة هذه الدول، وعليه فإن أنشطتها تهدد بخلق نزاعات ما بين هذه الدول.

٠ سعت الجبهة الإسلامية الوطنية (NIF) إلى تقويض حكومتي أسمرة وأديس أبابا عبر دعم طائفة من المجموعات الإسلامية والعلمانية المعارضة. وردت حكومتا إثيوبيا وإريتريا على ذلك بتقديم المساعدة لجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) وللمعارضة الشمالية المنظمة تحت مظلة التحالف الديمقراطي الوطني (NDA)، فضلاً عن إرسال الدولتين جيشيهما إلى السودان.

٠أفضى اندلاع الحرب الإثيوبية – الإريترية (١٩٩٨– ٢٠٠٠) بالحكومتين إلى محاولة مصالحة السودان. تصالحت إثيوبيا والسودان وتوقف كلا البلدين، كما يبدو، عن دعم أحدهما للمعارضين المسلحين للآخر.

٠واصلت أسمرة، لعدم قدرتها على تحسين علاقاتها مع الخرطوم، دعمها التحالف الديمقراطي الوطني (NDA)، كما قامت بمساعدة المجموعات المسلحة المناوئة لحكومة أديس أبابا. وقام السودان وإثيوبيا واليمن بدورهم بدعم طائفة من المجموعات السياسية المسلحة المناوئة للنظام في أسمرة.

٠أدى الاحتجاج على النتائج الرسمية للانتخابات العامة في إثيوبيا لسنة ٢٠٠٥ إلى تفاقم العصيان المدني وتماثل خطر انبثاق حركات تمرد. ولئن شهدت مناطق قريبة من الحدود في غربي إثيوبيا أعمالاً عسكرية، فإن ذلك لم يشكل حتى هذه اللحظة تهديداً للنظام.

٠أفرزت المشاكل في غامبيلا عدداً من المجموعات المسلحة. وأفضى قربها من الحدود وكذلك الولاء القبلي عبر الحدود إلى إنعدام الأمن، بين فترة وأخرى، في المناطق المحاذية لها على الجانب السوداني من الحدود.

٠ تمكن الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A)، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA) في ٩شهر يناير/كانون الثاني لسنة ٢٠٠٥، من فرض سيطرة أوسع على المنطقة الحدودية مع إثيوبيا، ولا غرو أن ذلك قلل من أنشطة المجموعات المسلحة فيها.

٠ توسطت إريتريا في شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ لإنهاء النزاع المسلح في شرق السودان، وتوصلت أسمرة والخرطوم إلى اتفاق لإيقاف دعم كل منهما لمتمردي الآخر في المنطقة الحدودية.

٠ إن لم تشهد دول الإقليم تحولاً ديمقراطياً وتنمي قدراتها على حراسة حدودها، فضلاً عن تمكين المحرومين من حقوقهم الذين يشكلون قاعدة دعم للمتمردين، فإن هذه المناطق ستبقى أرضاً خصبة لنشوء المجموعات المسلحة.

٢. مقدمات نظرية

ينهض استعراض وتحليل المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) في المناطق الحدودية بالقرن الأفريقي على تصور مفاده بأن هذه المجموعات تعجل بخطر نشوب نزاعات دولية لأن هذه المجموعات تتلقى في كثير من الأحوال دعماً من هذه الدول، بل أنها أحيانا صنيعة حكومات دول مجاورة. كما تشكل هذه المجموعات، علاوة على ذلك، خطراً على جهود السلام المبذولة في الإقليم مثل اتفاق السلام الشامل (CPA). ويطلق ليونيل كليف وآخرون على ممارسة الحكومات القائمة على دعم المجموعات المعارضة بـ"التدخل المتبادل" (كليف، ١٩٩٩، ص٩١)، وتشير معظم النزاعات العنيفة ذات الأمد الطويل في القرن الأفريقي إلى وجود دليل على تدخل من هذا النوع.

لقد تلقت المجموعات المتمردة الإريترية دعماً من السودان في أوقات مختلفة منذ الستينات. كما قامت دول مجاورة ودول بعيدة كل البعد عن الإقليم، ومنها إسرائيل، بدعم متمردي جنوب السودان في الحرب الأهلية الأولى (١٩٥٥ – ١٩٧٢). وحازت كافة المجموعات المتباينة التي قاتلت سلطة الدرج (المجلس الإداري العسكري المؤقت) الإثيوبية في السبعينات والثمانينات دعماً من بلدان في الإقليم بما فيها السودان. وما كادت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) تطيحان بسلطة الدرج في سنة ١٩٩١، حتى واجههما متمردون يديرون عملياتهم في الغالب الأعم من المناطق الحدودية لإثيوبيا مع السودان ويتلقون دعماً خارجياً في العادة. وتلقى الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) ومجموعات مسلحة في شرق السودان ودارفور تأييداً من بلدان في الإقليم، وتتلقى المعارضة الحالية للنظام الإريتري مساعدة من دول في الإقليم كذلك، فيما يقوم النظام الإريتري

بالمقابل بدعم المجموعات المسلحة في إثيوبيا والصومال وربما السودان. جميع هذه المجموعات المسلحة تدير عملياتها على الحدود.

ونتيجة لذلك فإن الصراعات ذات المستوى المحلي أو الصراعات الداخلية (Intra–state) لشدّما تحمل خطر تحولها إلى صراعات دولية (Inter–state). بيد أن كليف لا يعالج معالجة تامة المدى الذي تصبح فيه المجموعات المسلحة عناصر في جبهات الكفاح الإقليمية أو المدى الذي تستخدم فيه الحكومات المجاورة هذه المجموعات المسلحة لتحقيق أغراض سياسية واسعة. ثمة خطر حقيقي بأن يتم إغفال المجموعات المسلحة المحلية الطابع بل حتى تجاهلها في فترات بينما ينشغل المجتمع الدولي بالتركيز على الصراعات الدولية، الحقيقية منها أو المحتملة.

ولاحظ المحللون الأمنيون في القرن الأفريقي، في الوقت نفسه، دور الدول المجاورة أو المنظمات الأمنية الإقليمية في جرّ المجموعات المسلحة إلى العملية السلمية. ومن الأمثلة البالغة الأهمية في هذا المضمار: دور الإمبراطور هيلا سيلاسي في عقد اتفاق أديس أبابا لسنة ١٩٧٢ الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى في السودان؛ الدور الرئيسي الذي اضطلعت به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد) في تحقيق اتفاق السلام الشامل (CPA) الذي أنهى حرب الشمال – الجنوب الأهلية الثانية (١٩٨٣ – ٢٠٠٥).

إن الاقتصاد السياسي لحدود السودان الشرقية هو نموذج للعديد من المناطق في القرن الأفريقي، إذ يمتاز بفقر السكان والمنافسة الشديدة على الموارد الشحيحة ودور الدولة في الهيمنة على توزيع مثل هذه الموارد. وأفضى هذا إلى نشوء مجموعات مسلحة ترتكز جهودها على مناوئة الدولة. وطبقاً لجون ماركاكيس:

لقد غدت الدولة بحكم سيطرتها على إنتاج وتوزيع المواد والموارد الاجتماعية بؤرة الصراع. إن الحصول على مدخل إلى سلطة الدولة ضروري لرفاه مواطنيها، لكن مدخلاً كهذا ليس متوفراً للجميع في القرن الأفريقي على نحو متساو بل هو غير متوفر أبداً للكثيرين منهم.
(جون ماركاكيس، ١٩٩٤، ص ٢١٧)

وسواء وضعت المسألة مفهومياً على أن المركز يستغل المحيط، أو على أنه استعمار داخلي، أو على أنه تهميش، فإن الفقر المدقع للأغلبية والثراء الفاحش للأقلية – المرتبطة عادة بالدولة – يشكل خلفية معظم الصراعات في الإقليم.

يؤكد ماركاكيس، فضلا عن ذلك، على أنه بينما تشكل الإثنية القوام الذي غالباً ما تحتشد المجموعات المسلحة في القرن الأفريقي وفقه، إلا أن الصراع نفسه هو نتيجة هيمنة مجتمعات معينة على الدولة – مستخدمة الدولة لإثراء نفسها وإثراء عصبتها الإثنية. وهكذا فإن المضطهَدين الموجودين في الأطراف يتسجيبون بالمثل. بيد إن هذه الصراعات يمكن أن تأخذ بيسر أشكالاً أخرى مثل ما ينطوي عليه الإقليم من أهمية بالغة كما في حالة جنوب السودان أو القبيلة كما في حالة الصومال. بيد أن ماركاكيس يخفق، مثله في ذلك مثل كليف، في فهم المدى الذي تحفز فيه الحكومات الصراع وتدعم فيه المجموعات المسلحة في الدول المجاورة من أجل تحقيق المزيد من المصالح الخاصة، فهما كاملاً. هذه الدراسة تقدم أمثلة عدة على هذين الضربين من ضروب الصراع.

٣. حدود السودان الشرقية في السياق

بحكم الموقع النائي للحدود المشتركة، فإن الحكومات المتعاقبة السودانية والإثيوبية (والحكومة الإريترية بعد التحرير في سنة ١٩٩١) لم تبذل كثيراً من الجهد لبسط سيطرتها، ونتيجة لذلك فقد استوطنت هذه المناطق منذ مدة طويلة مجموعات من الشفتة أو قطاع طرق تلبّس بعضها طابعاً سياسياً، أو ابتدأت منظمةً سياسية ثم غدت مجموعة من قطاع الطرق أو جمعت بين الاثنين (غرامّي ١٩٨٦، ص٢٣). في الحقيقة إن هذا النمط الموجود في القرن الأفريقي يتبع بشكل قريب جداً دراسات المقارنة الواسعة التي قام بها إريك هوبزبوم في عمله الكلاسيكي: «متمردون بدائيون: دراسات في الأشكال القديمة للحركات الاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين» (١٩٦٥) ومنه دراسة حالة إفرادية مستمدة من منطقة الحدود الإثيوبية – الإريترية. أكدت هذه الدراسات ما لاحظه المؤلف مراراً وكذلك محللون اقليميون آخرون على أن أنشطة المجموعات المسلحة في القرن الأفريقي تجمع ما بين السياسة والجريمة والانتقام بطرق يستحيل فصلها عن بعضها البعض. ومن أشهر المتمردين الشفتة الإثيوبيين، الذي اتخذ من المناطق غير المأهولة غربي بحيرة تانا مكاناً لانطلاق عملياته – هي منطقة ما برحت تقدم ملاذاً للعصاة ولقطاع الطرق، هو، ما أصبح يعرف في ما بعد بالإمبراطور تويدروس، وهو واحد من أكثر الأباطرة شعبية (زويد، ١٩٩١، ص٨٣). لقد انبثقت العديد من المجموعات التي تجمع بين أنشطة اللصوصية والسياسة في المناطق الحدودية وكذلك طائفة من أحزاب حرب العصابات/سياسية، إذ أن اثنين منها تقودان في الوقت الراهن حكومتي أسمرة وأديس أبابا.

كما اجتذبت الحدود تجار العبيد والعاج وهم في معظمهم من سكان المرتفعات الإثيوبية. إن توافر الأسلحة لتجار المرتفعات في القرن التاسع عشر – القادم معظمها من إيطاليا ومصادر أوروبية أخرى إلى المرتفعات عبر ميناء ي جيبوتي ومصوع في البحر الأحمر– مكّن التجار من فرض هيمنتهم على الفلاحين المستقرين في سهول السودان الشمالية وكذلك على مجموعات أخرى مثل الانقسنا في ولاية جنوب النيل الأزرق (يعتقد أنهم تحدروا من العبيد الفارين) وعلى قبائل حربية مثل النوير وأنواك والشلك وميرلي. أبان تلك الفترة تدفقت الأسلحة إلى الحدود بين إثيوبيا والسودان. وحاولت الإدارة البريطانية، لكن ليس قبل العشرينات، ايقاف تجارة العبيد، ومعها تضاؤل تدفق الأسلحة (عبد الرحيم، ١٩٦٩، ص ٩١). وظلت الحدود منطقة ذات تنمية محدودة – رغم المستوى العالي للتجارة – إذ اتسمت طرقها وخطوط اتصالاتها بالبؤس، كما تمتاز هذه الحدود بانخفاض عدد سكانها وشيوع الأمراض. هذه الظروف عملت على تشجيع طائفة من المجموعات المسلحة، أيا كان حافزها سياسياً أو إجرامياً، على الإدارة انشطتها في المنطقة.

إن المكونات المتباينة للقبائل ذات الطابع الرعوي إلى حد كبير، للبجا والرشايدة وبني عامر، تعيش على جانبي الحدود السودانية – الإريترية. أما حال المجموعات الإثنية المتوزعة على طول حدود السودان مع إثيوبيا فهي أكثر تعقيداً وتنطوي على آثار بالغة على الأمن وعلى عمليات المجموعات المسلحة. فمن الحدود الإريترية فنازلاً صوب شمال ولاية النيل الأزرق تمثل الحدود الدولية تقسيماً إثنياً حقيقياً وليس هنالك إلا مجموعات قبلية رعوية قليلة على جانبي الحدود بين البلدين، إذ لا قبيلة أساسية تعيش على جانبي الحدود. لكن من النيل الأزرق جنوباً صوب الحدود مع كينيا ثمة الكثير من القبائل التي تقطن على جانبي الحدود، ومن أبرزها بيرتا وأنواك والنوير ومرسي وميرلي ويانقتوم؛ وكذلك قمازوالهامر المتوزعتان ليس في إثيوبيا وحسب وإنما عبر المنطقة الحدودية أيضاً.

يمارس العديد من هذه القبائل ذات الطبيعة المقاتلة اقتصاداً رعوياً. فبموجب ظروف مثل هذه فقد باتت هذه المناطق الحدودية والسكان الحدوديون أحزمة نقالة للصراعات التي تبدأ أما في مركز الأمة ومن ثم تنمو على طول الحدود، وأما تبدأ عند الحدود ثم تنجر الحكومات المركزية في وقت لاحق إليها أو تبقى محصورة بنطاق ضيق في منطقة الحدود، بل حتى حين يكون الصراع محلياً وغير سياسي، كما يبدو، بطبيعته، فهنالك دوماً خطر انتشاره بحيث يأخذ طابعاً كبيراً وواسعاً نتيجة للبيئة السياسية المتقلبة في القرن الأفريقي.

٤. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ١٩٦١– ١٩٧٤

عُرفت الفترة بين ١٩٦١ إلى ١٩٧٤ بتنامي المجموعات المسلحة التي عارضت إمبراطور إثيوبيا هيلا سيلاسي وعملت على إزاحته في سنة ١٩٧٤. وعلى الرغم من أن الإمبراطور أطيح به، في نهاية الأمر، بانقلاب قام به جيش الحكومة، إلا أن عدداً من المجموعات المسلحة المعارضة قد نشأت خلال تلك الفترة واتخذ البعض منها حدود السودان الشرقية منطلقاً لعملياتها. وشرعت جبهة التحرير الإريترية (ELF)، في إعلان تمردها على النظام في سنة ١٩٦١ استياءً من إقدام هيلا سيلاسي على إنهاء الحكم الذاتي لإريتريا انهاءً تعسفياً، معتمدة في ذلك على مساندة مجموعات قبلية تقطن على جانبي الحدود السودانية – الإثيوبية (ماركاكيس، ١٩٨٧، ص١٠٢). ومن بعد ذلك انضمت إليها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF). وقدمت قبائل الحدود المتداخلة، ومن أبرزها المكونات المتعددة للبجا، في كثير من الأحوال، المساعدات الإنسانية لأبناء قبيلتهم المنخرطين في الصراع، بينما قدمت الحكومات المتعاقبة في الخرطوم مستويات متباينة من المساعدات السياسية والعسكرية إلى هذه المجموعات. تتبع هذه المساعدة السودانية، في الغالب، نمطاً معيناً: تقلّ المساعدات لما تكون العلاقات بين الخرطوم وأديس أبابا إيجابية، أو أن هنالك جهوداً لتطويرها. وتستؤنف المساعدات لما تسوء العلاقات أو لما تريد الخرطوم إرسال رسالة إلى النظام المجاور.

مارست الحكومات السودانية هذا النمط مع كل من جبهة تحرير إريتريا (ELF) والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF)، وإن كانت أشدّ ميلاً نحو جبهة التحرير الإريترية (ELF) لغلبة الشخصية الإسلامية عليها. أما الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) فهي ذات طابع علماني وماركسي ومعظم انصارها مسيحيون من المرتفعات (ماركاكيس، ١٩٨٧، ص ١٣٣). لكنه سمح، كما يبدو، للمجموعتين بتوريد الأسلحة والمعدات عبر بورتسودان٤. زد على ذلك، إن جبهة التحرير الإريترية (ELF) والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) أحرزتا دعماً بالغاً من سكان الحدود ومن السودانيين الذين يشاركونهم أفكارهم السياسية نفسها ولا سيما من اليسار السياسي.

ورد نظام هيلا سيلاسي على الدعم السوداني للمنشقين بالمثل. وبزغت حركة أنيانيا، وهي حركة تمرد بجنوب السودان، متزعمة التمرد على الخرطوم، وتوجه زعماؤها إلى حكومات الدول المجاورة لطلب المعونة، وامتثلت أديس أبابا لذلك على وجه السرعة. استمرت هذه المعونات حتى تحقق السلام في سنة ١٩٧٢. وفي الحقيقة أن تهديد هيلا سيلاسي بوقف هذه المعونات هو الذي حفز متمردي أنانيا على الموافقة على السلام. بيد أنه لما أطيح بالامبراطور، تسلم نظام جديد مقاليد السلطة وسرعان ما عمل على تطوير معارضة مسلحة تسليحاً جيداً في جنوب السودان.

٥. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ١٩٧٤ – ١٩٩١

تبدأ هذه الفترة بصعود الدرج أو النظام العسكري إلى السلطة في إثيوبيا، إذ أفرز بدوره تشكيلة جديدة من المجموعات المسلحة المعارضة للحكام الجدد. وتنتهي هذه الفترة بهزيمة الدرج في سنة ١٩٩١ على يد طائفة من المجموعات المتمردة في إثيوبيا وإريتريا. وتعرضت المجموعات التي برزت في هذه الفترة مثل جبهة تحرير إريتريا (ELF) والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) والجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) والجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، إلى دراسات عديدة ولهذا لا ننظر إليها هنا مطولاً. وسيتمحور التركيز، بدلاً من ذلك، وبقدر ما تسمح به المعلومات المتوفرة، على مجموعات مسلحة ذات شهرة أقل وتدير عملياتها في المناطق الحدودية.

لم يتمخض تغير النظام في إثيوبيا عن تسوية للصراع الإريتري، بل سرعان ما انضم المعارضون الإريتريون إلى حشد من المعارضة الإثيوبية المسلحة التي يتلقى بعضها دعماً من الخرطوم. فحركات مثل الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) والحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP) والاتحاد الديمقراطي الإثيوبي (EDU) تأسست في إثيوبيا لكنها طقفت تدير عملياتها من السودان، فيما كان ميدان عمليات جبهة تحرير أورمو (OLF) شرق إثيوبيا والحدود السودانية وإن اسبغت على صلاتها مع الصومال أولوية على ما عداها. كما أن هذه المجموعات بكافتها نشطت

بعملياتها في مخيمات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالقرب من الحدود السودانية، وخلل منظمات الإغاثة قام المتمردون بتعبئة الدعم السياسي والمالي في صفوف اللاجئين.

انبثقت الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) وجبهة تحرير أرومو (OLF) والحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP)، بشكل كبير، من حركة الطلاب الإثيوبيين. وبحكم الطبيعة الماركسية – اللينينية لهذه الحركات فإنها لم تحرز سوى مساعدة في أدنى حد لها من الحكومات السودانية، بينما تلقى الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي (EDU)، الذي أوقف نفسه على اعادة النظام الاقطاعي إلى البلاد، مساعدات سياسية وعسكرية من المملكة العربية السعودية وحكومة جعفر النميري ووكالة المخابرات المركزية (يونج، ١٩٩٧، ص١٢٥). كما تلقى أموالاً متأتية عبر سيطرته على محاصيل السمسم في الحميرة على الحدود السودانية. وقد ألحقت الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) هزيمة كبيرة بـEDU في نهاية السبعينات. ما لبث هذا الاتحاد قائماً باعتباره منظمة سياسية يرعى أحد أجنحتها راس منغيشا سيوم، المقيم الآن في تورنتو. وقد سجل هذا الجناح نفسه في سنة ١٩٩١ حزباً سياسياً في إثيوبيا وإن ما برح يواجه بعض القيود في اقليم تيغري. وانضمت عناصر من الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي إلى مجموعات معارضة أخرى ما زال البعض منها يدير عملياته من منطقة الحدود السودانية – الإثيوبية. امتاز الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي (EDU) منذ نشأته بوجود عنصر من الشفتة أو اللصوصية فيه، وبعد الهزيمة التي لحقت به باعتباره قوة متمردة استمر بعض عناصرها بالنشاط بشكل مستقل في مناطق غير مأهولة لا سلطة للقانون فيها غربي بحيرة تانا.

تعرض الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP) لهزيمة كبيرة على يد الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) في مطلع الثمانينات، وشكل جناح منه الحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية (EPDM) سنة ١٩٨٩ التي شنت حرب عصابات انطلاقاً من الحدود السودانية بالتحالف مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) (يونج، ١٩٩٧، ص٨٢). وأضحت الحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية (EPDM) جزءاً من الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) ثم غدت في سنة ١٩٩١ جزءاً من الحكومة الوطنية للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) بعدما غيرت اسمها إلى الحركة الديمقراطية الوطنية الأمهرية (ANDM). تمكنت هذه الحركة من السيطرة على هذه الولاية الإقليمية للشعب الأمهري ومنها مناطق شوا، غوجام، وللو، وغوندار المحاذية للحدود السودانية. لكن نتيجة لإصلاحات إدارية فقدت الحركة الديمقراطية الوطنية الأمهرية (ANDM) سنة ١٩٩٤ السيطرة على معظم الجزء الغربي من هذه المنطقة الذي أدخل ضمن ولاية بني شنقول – قماز على الحدود السودانية.

وعملت شتى المجموعات المتمردة، بتحديها النظام الإثيوبي، على التقليل من تهديد هذا النظام للحكومات المتعاقبة في الخرطوم التي كانت متحالفة بوجه عام مع الغرب حتى سنة ١٩٨٩. وتلقت الحركات المتمردة في أوقات متباينة مساعدات من الحكومات السودانية وأفراد، إلا أنه ما من حركة من هذه الحركات كانت تحت السيطرة الكاملة للخرطوم. واستمرت هذه المجموعات، على أي حال، في نشاطاتها السياسية داخل الحدود السودانية (وبالخصوص داخل مخيمات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، وفتحت مكاتب لها في الخرطوم واعضاؤها ينتقلون عبر السودان إلى إثيوبيا. ولم تحاول الدولة السودانية وقف هذه النشاطات ولا ينقصها في ذلك إلا القدرة أو الرغبة في القيام بذلك (يونج، ١٩٩٧، ص١٣٠).

وانتقاماً من دعم السودان للمتمردين الإثيوبيين أو احتضانهم، عمل المجلس الإداري العسكري المؤقت (الدرج) على مساعدة تمرد سنة ١٩٨٣ لمجموعة من الجنود الجنوبيين في جيش حكومة السودان (GoS) الذين شكلوا في ما بعد الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A). وتحديداً سمح الدرج لـ SPLM/Aباستخدام مخيمي بنيدو وإيتانك للاجئين في غامبيلا مقراً عاماً ومركزاً تدريبياً. كما مد قائد الدرج منغستو هيلا ميريم، بمساعدة من حلفائه في الكتلة الشرقية، المتمردين الجنوبيين بالأسلحة والتدريب وقدم لهم محطة راديو وقواعد وبطاقات هوية مزورة. وبما أنه ليس بوسع السلطة العسكرية المؤقتة دعم أي مجموعة مسلحة ترمي إلى تقرير المصير في وقت كان معارضوها يرفعون المبدأ ذاته، فقد عملت أيضاً على ضمان بأن الـSPLM/A، المشكلة حديثاً، قد طورت برنامجاً يلتزم بسودان موحد جديد (يونج، ٢٠٠٥، ص٥٤٠). ولعب المجلس الإداري العسكري المؤقت دوراً كبيراً في ترقية الدكتور جون قرنق لقيادة المنظمة. وقرنق، طبقاً لبيتر أدوك، هو محاكاة شاحبة لداعمه الإثيوبي وأنجز له ما يريد (أدوك، ٢٠٠٠، ص٩٢).

وعلى الرغم من أن الدعم العسكري الخارجي للمجلس الإداري العسكري المؤقت تركز على الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A)، إلا أنه قام أيضاً بتسليح العديد من المليشيات المدنية ولا سيما تلك العاملة على حدود إثيوبيا الشرقية والغربية. وما يهم هذه الدراسة تحديداً هو تسليح الدرج لمليشيا بيرتا في بني شنقول وميليشا أنواك في غامبيلا٥. جاء هذا رداً على دعم السودان للمجموعات الإثيوبية المسلحة وتحديداً لمواجهة الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP) في مساعيه بتعبئة أهالي بيرتا وأنواك في الصراع ضد سلطة الدرج. وتكللت هذه المساعي، إلى جانب مساهمات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) والجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF)، في نشوء حركتي تحرير غامبيلا وبيرتا اللتين تديران عملياتهما من المنطقة الحدودية.

لعل الخرطوم قدمت حداً أدنى من المساعدة لهذه المجموعات التي عبرت حدود ولاية جنوب النيل الأزرق وشرقي ولاية أعالي النيل مع إثيوبيا، لكن الحكومات السودانية لنميري (١٩٦٩ – ١٩٨٥) والمجلس المؤقت الذي حل محل النميري (١٩٨٥ – ١٩٨٦) وحكومة الصادق المهدي (١٩٨٦ – ١٩٨٩)، وجدت نفسها تواجه جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) القوي إذ تلقى مستوى من المساعدة من إثيوبيا فاق كثيراً ما قويت هذه الحكومات تقديمه لأعداء منغستو.

قامت الجبهتان الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) والشعبية لتحرير تيغري (TPLF) في تكوين جبهة تحرير غامبيلا التي أصبحت في ما بعد تعرف بجبهة تحرير شعب غامبيلا (GPLM) التي يتحدر غالبية أعضائها من قبيلة أنواك. ولمواجهة هذا الخطر قامت سلطة الدرج والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A)، التي لها قاعدة أساسية في مخيمات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في غامبيلا، بتوزيع أو بيع أسلحة إلى السكان الأصليين، عاملين بذلك

على تأجيج شدة الصراع في المنطقة أكثر فأكثر. وما لبث فعل تسليح المجتمعات المحلية قائماً حتى اليوم وغير مقتصر على الجانب الإثيوبي فقط من الحدود. كما دعمت الجبهتان الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) والشعبية لتحرير تيغري (TPLF)، جبهة تحرير أورمو (OLF)، وبالخصوص الأولى إذ ساعدت الOLF في الاستيلاء على عاصمة بني شنقول اصوصا في سنة ١٩٨٩، غير إن رحيل الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) من المنطقة بعد أشهر قليلة من ذلك، واخفاق جبهة تحرير أورمو (OLF) في تعبئة السكان الأصليين، أديا إلى تعثر سريع في الحملة ولم يلبث أن قامت قوات الدرج بطرد الـ OLF من المنطقة (يونج، ١٩٩٩، ص ٣٣٢ –٣٣٣).

وقد أدى انهيار المجلس الإداري العسكري المؤقت في سنة ١٩٩١ وتسلم كل من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) والجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) مقاليد زمام السلطة في أديس أبابا وأسمرة على التوالي إلى نشوء تشكيل جديد من المجموعات المسلحة على الحدود السودانية – الإثيوبية.

٦. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ١٩٩١– ١٩٩٨

ترتبط الفترة بين ١٩٩١ – ١٩٩٨ بصعود الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF)، وهذا الجزء من الدراسة يتناول المجموعات التي عارضت النظامين. تستمد هذه المجموعات دعمها على نحو أساسي من حكومة السودان (GoS) وينحصر إطار عملياتها بالحدود السودانية مع إريتريا وإثيوبيا. وتنتهي الفترة ببدء الحرب الإثيوبية – الإريترية التي قامت مجدداً بتغيير تشكيلة المجموعات المسلحة على امتداد حدود السودان الشرقية.

بادئ ذي بدء تضاءل نشاط المجموعات المسلحة فور تسلم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) مقاليد السلطة. وتزامن تغيير النظامين في إثيوبيا وإريتريا إلى حد بعيد مع وصول الجبهة القومية الإسلامية (NIF) إلى السلطة عبر انقلاب عسكري في سنة ١٩٨٩. ونظراً لأن الجبهة القومية الإسلامية كانت قد قدمت المساعدة للمتمردين الإثيوبيين والإريتريين، فقد انتعش أمل حلول عصر جديد من العلاقات المتناغمة في القرن الإفريقي. بيد أن الجبهة القومية الإسلامية، ذات الركائز الإيديولوجية، بدأت حملتها لتصدير مفهومها للإسلام السياسي للدول المجاورة وخاصة إريتريا وإثيوبيا، ولهذا فإن السلام لم يدم طويلاً.

كانت حملة الجبهة القومية الإسلامية (NIF) متعددة الوجوه واقتضت توسعاً كبيراً للسفارة السودانية في أديس أبابا وإقامة سفارة في أسمرة ومد الطلاب المسلمين من إثيوبيا وإريتريا بفرص تعليمية في السودان. كما استخدمت راديو السودان الرسمي لنشر التعاليم الإسلامية والدعاية ووظفت طائفة واسعة من «المنظمات غير الحكومية» التي ترتبط بصلات وثيقة بالحكومة لمتابعة سياستها. وكانت وجهة النظر الشائعة في الخرطوم إن المسلمين في إثيوبيا وإريتريا يكابدون على يد المسيحيين وإن إثيوبيا، على حد تعبير حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية «ستحطم نفسها ذاتياً في المستقبل القريب، وهكذا يُمهد الطريق لإقامة دولة أورمو الإسلامية وتنشأ سلسلة من الأنظمة السياسية الإسلامية الممتدة من السودان حتى المحيط الهندي» (منقولاً عن كليف، ١٩٩٩، ص١٩٩).

أنذرت حكومتا إريتريا وإثيوبيا، حرصاً منهما على تفادي النزاع مع السودان، الجبهة القومية الإسلامية (NIF) في الخرطوم مراراً بإيقاف أنشطتها لكن من غير جدوى. والنقطة الحاسمة بالنسبة لإريتريا كانت المساعدة السودانية لمجموعة متعددة الجنسيات من المقاتلين الإسلاميين بالتسلل إلى الإقليم الشمالي للبلاد في شهر ديسمبر/كانون الأول من سنة ١٩٩٣ (كليف، ١٩٩٩، ص١٠٠). أما الحدث المركزي في العلاقات الإثيوبية – السودانية فهو محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في شوارع أديس أبابا في شهر يونيو/حزيران من سنة ١٩٩٥. وخلصت كل من إثيوبيا ومصر بأن المحاولة تطلبت دعماً من عناصر في الحزب السوداني الحاكم (يونج، ٢٠٠٢، ص٣٢). ففي إريتريا قطعت الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ)، وهي خليفة منظمة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF)، علاقاتها مع السودان وسلمت السفارة السودانية في أسمرة إلى التحالف الديمقراطي الوطني (NDA)، وهو تكتل واسع من المعارضين للنظام في السودان. أما إثيوبيا فسمحت للسفارة السودانية بالبقاء مفتوحة لكن بالموظفين الأساسيين فقط. واستأنف البلدان (إثيوبيا وإريتريا) علاقتهما بالجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) ومدّا المتمردين السودانيين الجنوبيين بالأسلحة وتوفير قواعد لهم في هذين البلدين.

في غضون ذلك، غب تشكيل حكومتين تقودهما الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) والجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ) شعر بعض الإثيوبيين والإريتريين بأنه جرى استبعادهم من المشاركة في الإدارة السياسية فاستكملوا نضالهم المسلح من الأراضي السودانية بدعم من الجبهة القومية الإسلامية (NIF). ومن بين المنظمات البارزة في هذه الشأن: الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP) وجبهة التحرير الإريترية (ELF) وجبهة تحرير أرومو (OLF)، وهي منظمات علمانية بطابعها العام لكن كان من الممكن استخدامها لإشاعة الفوضى. وفي حالة جبهة التحرير الإريترية (ELF) وجبهة تحرير أرومو (OLF)، اللتين تستمدان دعمهما من عدد كبير من المسلمين، فقد حاولت الجبهة القومية الإسلامية (NIF) زرع إيديولوجيتها فيهما وإن لم يحالفها النجاح كثيراً.

كافن Kafegn هي مجموعة مسلحة أخرى انبثقت في ذلك الوقت وما زالت عاملة في الأراضي البور غربي بحيرة تانا. يكمن أصل الكافا في المجموعات التي شكلت أيام سلطة الدرج لدرء غارات الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) على غوندار، ويتألف أعضاؤها، كما يبدو، من الفلاحين الأمهريين الذين انخرطوا، هلى أكبر احتمال، سابقاً في الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي. واعتور حركة الكافا الضعف بعد سقوط نظام الدرج وإن لم تلفظ أنفاسها تماماً. وفي شهر مايو/أيار من

سنة ١٩٩٣ التقى المؤلف بجنود حكوميين غربي شواطئ بحيرة تانا مصابين بجروح إثر صدامات مسلحة مع معارضين في المنطقة. قال الجنود بأنهم كانوا يقاتلون أعضاءً سابقين في الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP) وجنوداً من الدرج معارضين لهيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) والتيغريين. يقود هؤلاء المعارضين، كما يعتقد، الجنرال هيلا ميليس وهو مسؤول سابق في سلطة الدرج وقد يكون من الكافا. لقد بحث الجيش الإثيوبي عن هيلا في شرقي غوندار لكنه لم يعثر عليه قط. وفي سنة ١٩٩٣ أصيب هيلا بجروح وتم نقله إلى السودان حيث كانت تربطه علاقة جيدة مع مسؤولين حكوميين. وأبت الخرطوم تسليمه رسمياً وبات مصدراً خلافياً في العلاقات السودانية – الإثيوبية حتى حصل على اللجوء السياسي في نيوزيلندا أواخر سنة ١٩٩٩. وفي الوقت الذي نقل فيه هيلا ميليس إلى السودان كانت حركة الكافا تعاني من اختلال جدي. بيد أن التغييرات الحدودية التي ضمت جزءاً كبيراً من المنطقة الكائنة غربي بحيرة تانا إلى بني شنقول في سنة ١٩٩٤ عملت على إعادة تفعيل المجموعة التي اعادت تسمية نفسها جبهة الكافا القومية. ومن المعروف إن المجموعة عبرت الحدود إلى السودان وطفقت تتلقى دعماً من القوات المسلحة السودانية (SAF).

وعلى حين تعاطت الاستخبارات العسكرية في السودان مع الجانب العملياتي للعلاقات مع المجموعات المسلحة الإثيوبية والإريترية، فقد اضطلع حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية (NIF) القيام بدور أساسي في رسم السياسة الشاملة، ومنها الحاق التخريب بالدول المجاورة. وتطلع الترابي، بغية بسط هيمنة إسلامية في إثيوبيا وإريتريا، تطلع إلى المجموعات الإسلامية المسلحة لإنجاز ذلك حيثما كان ذلك ممكناً. وأصابت هذه السياسة، بصورة عامة، نجاحاً أوفر على طول الحدود مع إريتريا حيث تتداخل القبائل وحيث أن غالبية السكان مسلمون. أما في المناطق الحدودية في إثيوبيا فالسكان هم خليط من المسيحيين والمسلمين والوثنيين. إذ أن بالتحرك جنوب إقليمي تيغري وأمهرة إلى بني شنقول – قماز (مقابل ولاية النيل الأزرق السودانية)، يتكاثر عدد المسلمين وتتواجد بعض من القبائل ذاتها على جانبي الحدود. وغدت ديزا، وهي قرية تقع إلى شمال غربي الدمازين حاضرة ولاية النيل الإزرق، مركزاً للقوات السودانية المسلحة (SAF) لتدريب وتجهيز المجموعات المعارضة المختلفة (يونج، ١٩٩٩، ص٣٤٤).

ونمّت الحكومة السودانية بشكل خاص علاقاتها بالحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM)، القريبة أيديولوجياً من نظام الخرطوم. واستمدت الـ BPLM دعمها من من قبائل متعددة (قماز، كوما، مآ)، والأهم من ذلك دعم البرتا المسلمة كلها أو قبيلة الفونج. وكانت لهذه المجموعة في التسعينات قواعد في الدمازين وكرموك وجيسان ودزا (يونج، ١٩٩٩، ص ٣٢٢). ووقع جناح من الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) تحت تأثير الجبهة القومية الإسلامية (NIF) داعياً إلى حق تقرير مصير بني شنقول تمهيداً للاتحاد مع السودان. وبحلول منتصف التسعينات قامت مجموعة مسلحة تنطلق من السودان ويعتقد أنها BPLM بتحطيم معظم البنية التحتية لبني شنقول بما في ذلك المدارس والعيادات الطبية (يونج، ١٩٩٩، ص٣٢٥).

وإلى الجنوب من بني شنقول تقع ولاية غامبيلا التي احتفظت بعلاقات وثيقة طويلة الأمد مع السودان لأن قبيلتيها الاثنتين المهيمنتين – النوير وأنواك – ممثلتان تمثيلاً حسناً على جانبي الحدود. فقد طورت نخبة النوير علاقات وثيقة مع سلطة الدرج وهذا ساعد على تمتين علاقة التعاون بين الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) وجبهة تحرير شعب غامبيلا (GPLM) التي تهيمن عليها قبيلة أنواك التي قادت حرب عصابات غير منتظمة في أواخر الثمانينات من مواقع في الحدود السودانية (يونج، ١٩٩٩، ص٣٢٨). ونتيجة لهذا التحالف تسلمت جبهة تحرير شعب غامبيلا (GPLM) مقاليد السلطة محلياً بتربع الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) على‌سدة السلطة في أديس أبابا في سنة ١٩٩١. وفي سنة ١٩٩٤ غيرت جبهة تحرير شعب غامبيلا اسمها إلى حزب تحرير شعب غامبيلا (GPLP)، وفي السنة ذاتها فازت بالانتخابات الإقليمية. ثم ساءت العلاقات بينها وبين الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) بسبب ادعاءات بسوء الإدارة والفساد، مما قاد أديس أبابا إلى وضع غامبيلا تحت حكمها المباشر لحين من الوقت. ويكمن خلف هذه الخلافات النزاع أنواك والنوير على من يحوز الهيمنة السياسية في الإقليم. والنقطة المثيرة التي احتدم الخلاف حولها تتصل بسكان هذه المجموعات المختلفة، إذ أجرت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) في سنة ١٩٩٤ تعداداً عاماً للسكان وتبن أن النوير يشكلون الغالبية في غامبيلا. لم تقبل أنواك ذلك قط، مجادلة بأن العديد من النوير هم لاجئون أو مهاجرون من السودان ولا ينبغي اعتبارهم إثيوبيين.

وفي أبريل/نيسان ١٩٩٧ أعلن بيان صحفي عن تشكيل الجبهة المتحدة القومية الديمقراطية الإثيوبية (EDPUF) المتألفة من سبع منظمات: الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM)، حزب الوطن الديمقراطي الإثيوبي، المنطمة الشعبية الموحدة الإثيوبية، الحركة الديمقراطية الوحدوية الإثيوبية، جبهة الوحدة الإثيوبية (EUF)، الجبهة القومية للكافن، وجناح من حزب مدهن MEDHIN. ولعل الحركتين، الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) وكافن، هما وحدهما من أثبت بأن لهما حضوراً قوياً.

وفي سنة ١٩٩٦ اشتركت الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) والكافا في تشكيل جبهة الوحدة الإثيوبية (EUF). وتلقت هذه الجبهة مساعدات سودانية واستخدمت الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) لمساعدتها في أنشطتها التي تقوم بها عبر الحدود (يونج، ١٩٩٩، ص٣٤١). إن BPLM منظمة مسلمة وناسبت بيسر خطة الترابي، على حين إن معظم المجموعات الأخرى المشاركة في الجبهة المتحدة القومية الديمقراطية الإثيوبية (EDPUF) كانت أمهرية أو مسيحية. ولم يسمع شيء عن EDPUF منذ سنة ١٩٩٨.

عمل تعزز سلطة الجبهة القومية الإسلامية (NIF) في الخرطوم في تلك الفترة على توحيد المعارضة السودانية المسلحة والمدنية، لتشكل التحالف الديمقراطي الوطني (NDA) في سنة ١٩٩١ بأسمرة. وهذه بدورها أفرزت عدداً من المجموعات الجديدة التي تعمل على امتداد الحدود (يونج، ٢٠٠٢، ص٣٤). وقام الركن الأساس في التحالف الديمقراطي الوطني (NDA) على إعلان أسمرة لسنة ١٩٩٥، الذي التزم فيه الموقعون بالنضال من أجل سودان موحد – حيث يجري فيه فصل الدولة عن الدين – والاعتراف بحق تقرير مصير الجنوب. ودعمت حكومتا وإريتريا وإثيوبيا التحالف الديمقراطي الوطني (NDA) دعماً قوياً كوسيلة للتقليل من خطر التهديد الذي تشكله حكومة الخرطوم الإسلامية (يونج، ١٩٩٩، ص٣٤٤).

ولعل قوات التحالف السودانية، باستثناء الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A)، تعتبر من أهم القوى في التحالف الديمقراطي الوطني (NDA). قاد قوات التحالف السودانية العميد عبد العزيز خالد وضباط آخرون رفضوا حكم الجبهة القومية الإسلامية (NIF) وبسبب ذلك سجنوا أو أبعدوا إلى خارج البلد (يونج، ٢٠٠٣، ص٤٢٨). وكان دكتور العلوم السياسية تيسير علي السوداني، الحامل أيضاً للجنسية الكندية، نائبه. عاش الكثير من القادة الأوائل في القاهرة، لكن بتقديم الحكومة الإريترية الدعم انتقلوا إلى اسمرة. وتلقت هذه المجموعة، منذ البداية، دعماً سياسياً وعسكرياً كبيرين من إريتريا وإثيوبيا ودعماً مالياً من عناصر المعارضة السودانية في الشتات إذ يعمل أغلبهم في الخليج. ونظرت الحكومات الغربية إلى التحالف نظرة متعاطفة إذ رأت فيه بديلاً محتملاً للنظام الإسلامي في الخرطوم. وبلغ عدد مقاتلي التحالف في وقت ذروته بمنتصف التسعينات إلى ٥٠٠٠ مقاتل من شمال السودان وجنوبه معاً ومن ضمنهم العديد من الفلاحين السودانيين الفقراء العاملين في مشاريع زراعية بدلتا كاش الإريترية ومنطقة الحميرة الإثيوبية. وبخلاف التنظيمات الأخرى المكونة للتحالف الديمقراطي الوطني (NDA)، فإن مقاتلي قوات التحالف خضعوا للتدريب في معسكر زاوا العسكري للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ)، كما أن لديه – مثلما شهد المؤلف– قاعدة في باهير دار في شمال إثيوبيا. وبمساعدة الجيشين الإريتري والإثيوبي، تمكن التحالف من الاستيلاء على أراض ممتدة على حدود السودان الشرقية، وخاصة منطقة مينزا شمال نهر النيل الأزرق.

شكل حاكم دارفور عضو حزب الأمة السابق أحمد دريج والانثربولوجي الدكتور شريف حريري تنظيماً آخر من التحالف الديمقراطي الوطني (NDA) عرف بقوات التحالف الديمقراطي السوداني والذي من المفترض أن يعمل في دارفور. لكن ولئن حاز دعماً من الدرافوريين في مناطق الشتات، فإن مجموعته المسلحة، حالها في ذلك مثل حال الكيانات الأخرى المكونة لـ NDA، كانت صغيرة وأنشطتها العسكرية اقتصرت بشكل كبير على سلسلة من المعارك الصغيرة على الحدود الإريترية وبالتعاون مع مجموعات أخرى أوفر قوة.

كما شكل حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي (DUP) مجموعات مسلحة من عدة مئات من الرجال ممن انخرطوا في معارك قليلة وقاموا بعمليات ذات طابع تخريبي على أنبوب النفط باعتبار ذلك جزءاً من المساعي العامة للتحالف الديمقراطي الوطني (NDA) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ومن المكونات الأخرى لـ NDA، مثل القيادة الشرعية، وهي ليست أكثر من منظمات ورقية، في حين ساهم الحزب الشيوعي السوداني بسرية طبية. وما كان له أهمية أكبر هو أنشطة مؤتمر البجا والأسود الحرة الرشايدة اللذين تناولتهما بتفصيل أكبر ورقة عمل لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة (يونج، ٢٠٠٧). وبالرغم من انه ليس واضحاً على الدوام من إن كانت جل الأنشطة العسكرية في شرق السودان قد قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو جرت بدعم كبير من الجيشين الإريتري والإثيوبي أو حتى بتدخلهما المباشر.

ولئن لم يثبت التحالف الوطني الديمقراطي (NDA) فعاليته عسكرياً، فإن المساعدة الهائلة التي تلقاها التحالف من إريتريا وإثيوبيا واشتراك جيشيهما مباشرة في النزاع عنت بأن الخطر الذي شكلته جبهة الجهاد الإريترية والحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) وجبهة تحرير أورمو (OLF) قد أفل أفولاً متسارعاً. ونتيجة لهذا الدعم اقيم طوق آمن بين إثيوبيا وإريتريا وبين معظم السودان الذي يهيمن عليه الإسلاميون. كما تضاءل الضغط أكثر فأكثر على الحدود الغربية لهذين البلدين لإنخراطهما مع أوغندا في حملات عسكرية في ولاية الاستوائية وكذلك للدعم الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة بـ٢٠ مليون دولار أمريكي لما أصبح يعرف بـ«دول المواجهة» (يونج، ٢٠٠٥، ص٥٤٠). وإزاء خلفية كهذه تبدى افق واقعي بسقوط نظام الجبهة القومية الإسلامية (NIF)، بيد أن اندلاع الحرب الإثيوبية – الإريترية في سنة ١٩٩٨ انهى مثل هذه الامكانية وأحدث مرة أخرى تغيراً في تشكيلة المجموعات المسلحة على امتداد الحدود.

٧. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ١٩٩٨– ٢٠٠٠

أحدث اندلاع الحرب الإثيوبية – الإريترية تغيراً سريعاً في العلاقات بين الخرطوم وأديس أبابا وأسمرة – وتبعاً لذلك تغيرت علاقات هذه العواصم مع المجموعات المنشقة التي دعمتها في المناطق الحدودية. واستمر العداء بين إثيوبيا وإريتريا بعد النصر العسكري لإثيوبيا في سنة ٢٠٠٠ واستمر كل من البلدين بدعم أحدهما لمعارضة الآخر.

وبما أن أديس أبابا وجهت كافة طاقاتها لإنزال الهزيمة بإريتريا، فقد كانت حريصة على انهاء العلاقة العدائية مع الخرطوم، فعملت، لإيمانها بأن التحالف الديمقراطي الوطني (NDA) واقع إلى حد كبير تحت تأثير الإريتريين، على طرد شتى مكونات التحالف العاملة في إثيوبيا خارجاً وأغلقت بغلق قاعدة باهير دار لقوات التحالف السوداني، مما أفضى إلى تفككها في مينزا. سار بعض أعضاء هذه القوات إلى إريتريا وسلم آخرون أنفسهم إلى جيش حكومة السودان، وانخرط آخرون في اللصوصية فيما تراجع آخرون إلى إثيوبيا ليصبحوا لاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) حيث ما زال البعض منهم يقيم هناك حتى يومنا هذا. واظبت قوات التحالف السوداني بلعب دور ثانوي عسكريا وسياسياً ضمن التحالف الديمقراطي الوطني المتخذ من أسمرة مقراً له حتى تم حلها ودمجها مع الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) في اجتماع عقد في الخرطوم في شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة٢٠٠٥.

وعندما تصالح السودان وإثيوبيا، فإن الفرق العسكرية الصغيرة التابعة لحزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي (DUP) أجبرت أيضاً على مغادرة إثيوبيا. وفي سنة ١٩٩٩ وقع صادق المهدي زعيم حزب الأمة اتفاق جيبوتي مع صهره حسن الترابي، وغادرت قواته التحالف الديمقراطي الوطني (NDA) عائدة إلى الخرطوم. وإذ كان حزب الأمة لم يمثل قوة عسكرية ذات أهمية، بيد أن فقدان هذا الحزب الأساسي أضعف NDA سياسياً. وفي غضون ذلك، تمكن الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) من الحفاظ على عقر منطقته الأساسي حتى توقيع اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ – رغم حقيقة أن قوات مالك عقار في ولاية جنوب النيل الأزرق ما عادت تعتمد

على الدعم اللوجستي للحكومة الإثيوبية وتواجه ضغطاً متزايداً من القوات المسلحة السودانية (يونج، ٢٠٠٤، ص١٢٠).

كما كانت الجبهة القومية الإسلامية (NIF)، بدورها، حريصة على تحسين العلاقات مع إثيوبيا التي شكلت الخطر الخارجي الأكبر على بقاء الحكومات السودانية المتعاقبة في السلطة (يونج، ٢٠٠٢، ص٨٤). ولكي تظفر باستحسان أديس أبابا، عرضت الخرطوم النفط باسعار منخفضة واتاحت لها مدخلاً إلى بورتسودان بعدما أضاعت استخدام ميناءي عصب ومصوع وفرصة زيادة التجارة والاستثمار. وتعززت هذه العروض بتشييد طريق غوندار – القضارف رابطاً ما بين البلدين (يونج، ٢٠٠٢، ص٨٦). وجوهرياً، فإن العلاقة الجديدة نهضت على حاجة الجبهة القومية الإسلامية (NIF) للأمن ورغبة أديس أبابا في التنمية الاقتصادية. كما توقفت الجبهة القومية الإسلامية (NIF) أو قللت من تقديم الدعم للمجموعات المسلحة المناوئة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) العاملة من حدودها رغم أن هذه المجموعات ما شكلت قط خطراً حقيقياً على النظام الإثيوبي.

وأكد ممثلو جبهة تحرير أورمو (OLF) والحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) في مقابلات معهم في السودان، أن منظمتيهما اغلقتا أبوابهما بعد تحسن العلاقات بين الخرطوم وأديس أبابا. بيد ليس واضحاً ما أن كانت الجبهة القومية الإسلامية (NIF) قد أنهت تماماً علاقاتها مع المجموعات المعارضة. ففي اقليم القرن الإفريقي المضطرب حيث يمكن أن يغدو الصديق عدواً والعدو صديقاً بسرعة مذهلة، فمن المنفعة بمكان ألا تقطع العلاقات بشكل كامل مع المجموعات العسكرية والسياسية المتباينة الناشئة لأن الظروف تتغير. وهكذا، فقد واصلت الـBPLM وOLF حفاظهما على علاقات مع الخرطوم – حيث تعملان في العاصمة ولهما قواعد عسكرية هيكلية الطابع – حتى لو لا يسمح لهما بالقيام بعمليات عسكرية عبر الحدود. وزعم داود ابسا رئيس جبهة تحرير أورمو بمقابلة جرت في سنة ٢٠٠٦ بأنه ما زال لديه مكتب في الخرطوم (Les Nouvelles d'Addis, ٢٠٠٦).

وفي سنة ١٩٩٨ دمجت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) حزب تحرير شعب غامبيلا (GPLP) وحزب الوحدة الديمقراطي لشعب غامبيلا لتكوين جبهة مشتركة لأنواك – النوير، الجبهة الديمقراطية لشعب غامبيلا (GPDF) (تاديس، ٢٠٠٧، ص ١٤). وعلى الرغم من أنها منفصلة تنظيمياً عن EPRDF إلا أن الحزب الديمقراطي هيمن عليها. واحتجاجاً على هذه التطورات، شكلت أنواك المنشقة المؤتمر الديمقراطي لشعب غامبيلا المتفاني من أجل تخليص غامبيلا من أهالي المرتفعات والنوير. وقاومت الجبهة الديمقراطية لشعب غامبيلا (GPDF) بدورها ذلك بشدة (المصدر السابق). بيد أن الحزبين عانيا من الانشقاقات واختفيا منذ ذلك الحين من المشهد.

ومثلما يبدو فقد توقف حزب المؤتمر الوطني عن دعم الحركات المناوئة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) في سنة ١٩٩٩، لكنه ساعد في تأسيس التحالف الوطني الإريتري (ENA) في شهر أكتوبر/تشرين الأول من سنة ٢٠٠٢ رداً على تأسيس التحالف الديمقراطي الوطني (NDA). كما تلقى التحالف الوطني الإريتري (ENA)، الذي يتخذ من إثيوبيا قاعدة له، دعماً من اليمن وإثيوبيا. وطبقاً لوزارة خارجية الولايات المتحدة فإن التحالف يتكون من عشر مجموعات بـ٣٠٠٠ عضو٦. وفي مطلع ٢٠٠٦ تفككت المنظمة على أي حال.

٨. المجموعات المسلحة على امتداد الحدود ٢٠٠٠– ٢٠٠٦

إن النصر العسكري للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، الذي أنهى الحرب الإثيوبية – الإريترية، واحتلال إثيوبيا لبعض الأراضي الإريترية، أحدث مرة أخرى تغيراً في تشكيلة المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية بين إريتريا وإثيوبيا. فقد حلت أسمرة محل الخرطوم باعتبارها الداعم الأساسي للمجموعات المسلحة المناوئة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) والعاملة في المناطق الحدودية. فمن أهداف هذه السياسة: ممارسة الضغط على الـEPRDF لسحب قواتها من إريتريا، انهاء الدعم الإثيوبي والسوداني للحركات الإريترية المعارضة، كسر الطوق المفروض على إريتريا من قبل بلدان في الإقليم عازمة على تقويض النظام، ديمومة فكرة بأن الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ) – وعلى الخصوص قائدها الطموح جداً الرئيس أسياس أفورقي – يمكن أن يحدد المصير السياسي للقرن الأفريقي (يونج، ٢٠٠٦أ، ص ٥٩٨). كما تقوم الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ)، فضلاً عن دعم المعارضين الإثيوبيين، بمواصلة مساعدة المعارضة السودانية.

المجموعات المسلحة المناوئة لـPFDJ

قام السودان بدوره على مساعدة المجموعات المناوئة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ) وانضمت إليه في ذلك إثيوبيا واليمن، والبلد الأخير بسبب صراعه مع إريتريا على ملكية جزر حنيش في البحر الأحمر. وتتهم إريتريا، عن حق، دول تجمع صنعاء (إثيوبيا والسودان واليمن) بإنشاء تحالف معاد لإريتريا. فهنالك تقارير ذات مصداقية تفيد بأن هذه الدول أنشأت صندوقاً بحيث يقدم كل من السودان واليمن من خلاله مليون دولار أمريكي وإثيوبيا ٢٠٠ ألف دولار سنوياً لشتى المجموعات المعارضة الإريترية العاملة كثرتها من السودان والمساعدة على التنسيق بين أنشطتها. غير أنه لا بد من التشديد على أن الدعم الإريتري للمجموعات المناوئة للسودان وإثيوبيا حتى هذه اللحظة أكثر حيوية وتواصلاً من نشاطات مناوئيه حتى لو لم يثبت مثل هذا الدعم فعاليته.

وعلى الرغم من وجود عدد من المجموعات المناوئة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ) العاملة في السودان، غير أن اثنين منها فقط لهما أهمية عسكرية، وهما جبهة الإصلاح الإسلامي الإريتري (EIRF)، المعروفة ايضاً بحركة الإصلاح الإسلامي الإريتري (EIRM)، وجناح عبد الله أدريس لجبهة التحرير الإريترية (ELF). ويعتقد بأن الحكومة السودانية تقوم بمساعدة هاتين

الحركتين. وقد يكون بعض من هذه المساعدة على شكل ألغام ارضية لأن جرى تفجير عدد منها في المناطق التي كانت تدير فيها جبهة/حركةالإصلاح الإسلامي الإريتري (EIRF/EIRM)عملياتها خلال السنوات القليلة الماضية٧. كما أنه الممكن أيضاً أن يكون الجنود الإريتريين الفارون عبر الحدود مصدر بعض من أسلحة هذه المجموعات. على كل، إن مستوى النشاط العسكري على الحدود منخفض، إذ أن كثيراً من الدعم السوداني موجه لعدد من المنظمات السياسية الإسلامية الإريترية العاملة في شرق السودان ولا سيما بني عامر، وهي مجموعة ينظر إليها في بعض الأحيان على اعتبار أنها جزء من قبيلة البجا. وقيام الخرطوم بمساعدتهم إنما هي محاولة منها لتقويض مؤتمر البجا (يونغ، ٢٠٠٧أ، ص٢٧).

تزعم جبهة/حركة الإصلاح الإسلامي الإريتري (EIRF/EIRM) بأن لديها ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ مقاتل وأن لديها مقراً في الخرطوم، لكن يبدو أن ما تلقاه الجبهة من تأييد داخل إريتريا محدود٨. فضلاً عن ذلك، أنه من المفترض أن يجري، بعد ما وقعت الجبهة الشرقية (حصيلة دمج مؤتمر البجا مع أسود الرشايدة الأحرار) وحكومة السودان (GoS) اتفاق سلام شرق السودان (ESPA) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، حل EIRF/EIRM وجناح عبد الله أدريس لجبهة التحرير الإريترية (ELF) (يونج، ٢٠٠٧). ولم يتأكد بعد ما إن كانوا قد أقدموا على ذلك. بيد أن ما يبعث على الفضول هو ما ورد عن عقد جبهة التحرير الإريترية– المجلس الثوري (ELF–RC) التي تزعم بأن لها جناحاً عسكرياً، مؤتمراً في الخرطوم مباشرة بعد توقيع اتفاق سلام شرق السودان (ELF–RC، ٢٠٠٦). ويعتقد بأن جبهة التحرير الإريترية– المجلس الثوري (ELF–RC) تدير عملياتها من أديس أبابا ويقودها ولديسوس عمار.

الحركة الديمقراطية لتحرير إريتريا (DMLE) هي مجموعة إريترية أخرى معارضة، إذ تأسست بدعم من الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) أبان الثمانينات في وقت تميزت فيه العلاقات بين الـ TPLF والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF) بالتوتر بشكل خاص (يونج، ١٩٩٦، ص١٠٣). إنه لمن المعروف استمرار الـDMLE في حيازة قواعد في تيغري، لكنه ليس من المؤكد ما إن كانت تقوم بعمليات عسكرية منها – فإن كان الأمر كذلك فلا بد أنها محدودة. تدير الحركة الديمقراطية لتحرير كوناما إريتريا (DMLEK) عملياتها من الأراضي الإثيوبية ونسب إليها تنفيذ
عدد من العمليات العسكرية الناجحة في السنوات الأخيرة. ويقال أن زعيم الحركة يقود نحو ١٢٠ مقاتلاً. ومن المعقول بمكان تصور مد إثيوبيا المجموعة بالأسلحة والتدريب وتقديم المساعدة اللوجستية، ولديها، كما هو الحال مع مجموعات إريترية معارضة أخرى، مكتب في أديس أبابا. وورد مؤخراً بأن جناحاً انشق عن الحركة الديمقراطية لتحرير كوناما إريتريا (DMLEK) وإن لا توجد تفاصيل كثيرة عن ذلك.

وثمة حركتان مسلحتان تديران عملياتهما من داخل إريتريا نفسها، هما حركة تحرير عفر البحر الأحمر الماركسية وهي فعالة في شرق إريتريا، وجماعة ماركسية أخرى اسمها ساقم، ولا يعرف كثيراً عن هذه المجموعة ما عدا أن تولدي قبر سيلاسي زعيمها وتنشط في منطقة كارين بإريتريا (يونج، ١٩٩٦). وثمة مجموعة أصغر بكثير هي سيجيد وتتألف من ابناء المرتفعات الناطقين بالتيغرية. وتقوم الحكومة الإثيوبية بدعم هذه الحركة وكذلك الحركة الشعبية الإريترية (EPM) التي تضم نحو ٣٠٠ مقاتل. وتزعم الجبهة الديمقراطية لتحرير إريتريا بأنها ناشطة سياسياً في المنطقة الحدودية – وعلى نحو أكثر تصديقاً أنها ناشطة ضمن الإريترين الموجودين في إثيوبيا والسودان–وبأن لديها جناحاً عسكرياً لكن لا يمكن إثبات ذلك.

وفي يناير سنة ٢٠٠٥ عقد ١٦ حزباً إريترياً مؤتمراً في الخرطوم وشكلوا الجبهة الديمقراطية الإريترية (EDA) بتأييد من إثيوبيا (بلوت، ٢٠٠٦، ص٥٨٩). هذا التحالف الواسع ضم أحزاباً من السبعينات مثل جبهة التحرير الإريترية (ELF) وجبهة التحرير الإريترية– المجلس الثوري (ELF–RC)، وأحزاب انشئت مؤخراً كالجبهة الديمقراطية الثورية الإريترية المصطفة مع إثيوبيا وحركة الإصلاح الإسلامي الإريتري (EIRM). كما ضمت مجموعات مسلحة أخرى (OAG's) مثل الحركة الديمقراطية لتحرير كوناما إريتريا (DMLEK) وحركة تحرير العفر البحر الأحمر، وساقم وسيجيد، الحركة الشعبية الإريترية (EPM)، والجماعات الجهادية التي تؤيدها حكومة السودان. وفي مطلع سنة ٢٠٠٧ تم الإعلان عن انقسام الجبهة الديمقراطية الإريترية (EDA) إلى كيانين.

المجموعات المسلحة المناوئة لـEPRDF

من المعتقد أن إريتريا تقوم من جهتها بتأييد مجموعتين في تيغري وهو أقليم يقع في أقاصي شمال إثيوبيا وموطن الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) التي تهيمن على حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF). كان التحالف التيغري من أجل الديمقراطية الوطنية (TAND)، بزعامة أركاوي برهة أول قائد للجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) الذي عاش في المنفى بهولندا أكثر من ٢٠ سنة، أول المجموعتين التي بدأت بعملياتهما. و TAND مجموعة صغيرة واعضاؤها هم على العموم من التيغريين القاطنين في الخارج. وبحكم طبيعتها العلمانية فهي تناشد القومية التيغرية والمشاعر المناوئة لميليس زيناوي المتزايدة منذ انشقاق الحزب الحاكم في سنة ٢٠٠٢ (تاديس ويونج، ٢٠٠٣، ص٤٣٠). لـTAND قدرة عسكرية ضعيفة أو منعدمة. ومن المرجح أن تكون تتلقى دعماً أسمرة وأن أعضاءها قد يتسللون إلى جنوب تيغري من السودان. إنها منظمة عاملة في الشتات وقاعدة تأييدها في تيغري محدودة.

وللتحالف التيغري من أجل الديمقراطية الوطنية (TAND) علاقات مع الحركة الديمقراطية لتحرير تيغري (DMLT) التي يعتقد بأنها تتلقى دعماً من إريتريا ويقودها فساه هيلا ماريان الذي يعيش، كما يظن، في مكان ما في أوروبا. واعتبرت أجزاء من تيغري الغربية (رغم أنها منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة) لبعض من الوقت في بداية سنة ٢٠٠٥ مناطق عصية على الحكومة لأن الحركة الديمقراطية لتحرير تيغري (DMLT) كانت قد زرعتها بالغام أرضية. وفي مطلع سنة ٢٠٠٥ وردت تقارير عن زرع ألغام على شارع قلابات – الحميرة، ويحتمل أن يكون ذلك من افعال الـ DMLT. ومن المعتقد أن هذه المجموعة تتسلل إلى الأراضي الإثيوبية بعبورها أولا الحدود الإريترية – السودانية ثم الانتقال جنوباً عبر الأراضي السودانية إلى تيغري بالقرب من الحميرة–وهي منطقة زراعية تجارية رئيسية. تعترف مصادر إثيوبية بأن بعضاً من الأعضاء السابقين لـTPLF انضموا إلىDMLT ، لكنها تزعم بأن هذه المنظمة ليست منظمة سياسية حقيقية وأنها من صنع الجيش لإريتري بشكل كامل.
مر المجتمع التيغري، بعد انشقاق الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF)، بانقسامات كبيرة،

معبراً عن ذلك في بعض الأحيان بمعارضة صريحة، بيد أن المنشقين الذين أبعدهم ميليس من الحكومة والحزب لم ينخرطوا في نضال مسلح واقتصروا حتى هذه اللحظة في أنشطتهم السياسية على إصدار البيانات والحديث عن تشكيل حزب. ونتيجة لذلك فإن الانشقاق ظل إلى حد كبير حبيس غضب أولئك الذين يعيشون في الشتات وليس ثمة ما يشي بأن ذلك سيفضي في المستقبل القريب إلى نشوء مجموعات مسلحة معارضة للحكومة.

وفي جنوب تيغري، حافظت حركة الكافا على وجود شبحي لها لسنوات عديدة. وفي سنة ١٩٩٩ انضمت إلى جبهة الوحدة الإثيوبية (EUF) مع حزبين آخرين، وهما ائتلاف القوات الديمقراطية الإثيوبية والحركة الديمقراطية لشعب بني شنقول. وأصبحت مجموعة الكافا فيما بعد جزءاً من الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي (EPPF)٩. ونفذت هذه المجموعة المسلحة التي تخاطب الأمهريين وعموم الإثيوبيين، بعمليات في غوندار وغوجام غربي بحيرة تانا، وتزعم بأنها جاهزة عملياتياً في أجزاء من غامبيلا، وهذا قد يلمح برابط يجمعها وتوات بال (انظر ادناه). ويعتقد أن الجيش الإريتري يؤيد هذه المجموعة ويمدها بالمؤن عبر السودان. ومن أفضل الأدلة على التأييد الإريتري لها هو البيانات الصحفية الصادرة باسم EPPF من أسمرة معلنةً فيها عن معارك مسلحة وزاعمةً تحقيق انتصارات عسكرية متعددة على الجيش الإثيوبي – وإن يصعب التحقق من صحة محتوى ذلك. يقود الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي (EPPF) زيوديلم كبيدي من هيئة القيادة العالمية. وزعم الجيش الإثيوبي في شهر يونيو/حزيران سنة ٢٠٠٦ بأنه قتل ١١١ متمرداً ينتسبون إلى مجموعة تدعمها إريتريا – يرجح أن تكون الEPPF – شمالي منطقة غوندار رغم أن الEPPF وإريتريا نفتا ذلك (٢٠٠٦ ،ب ف ا).

تزعم الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي (EPPF) بأن التحالف من أجل الحرية والديمقراطية (AFD)، الذي تأسس في شهر ٢٢ مايو/أيار سنة ٢٠٠٦ في أولترخت الهولندية، هو جناحها السياسي١٠. إن الـ AFDهو إفراز من إفرازات الانتخابات الإثيوبية العامة لسنة ٢٠٠٥ المطعون في أهليتها ويتألف من حزب الائتلاف من أجل الوحدة والديمقراطية، الجبهة الوطنية لتحرير اوغادين (ONLF)، جبهة تحرير أورمو (OLF)، جبهة تحرير سيدموا، الجبهة الديمقراطية لإثيوبيا المتحدة.

إدارت عناصر من الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP) عملياتها غربي بحيرة تانا لسنوات كثيرة، لكنه ما عاد، كما يعتقد، للحزب قدرة عسكرية ونخرته الانشقاقات، وقائده الحالي هو ميرشا يوسف وهو يعيش في الولايات المتحدة.

أما الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) فقد أصابها الأفول بعد اندلاع الحرب الإثيوبية – الإريترية والمصالحة السودانية – الإثيوبية التي جعلت القيام بعمليات عسكرية على امتداد الحدود أمراً في غاية الصعوبة. وفي شهر يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٥ وقّعت الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) اتفاقاً مع الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، غير أن هذا الاتفاق انهار بعد مرور سنة واستؤنف النزاع مجدداً. وأنكر اعضاء الـBPLM، ممن قابلهم المؤلف، إدارتهم العمليات من قواعد لهم في السودان لكنهم اعترفوا بتلقي مساعدات لوجستية من إريتريا.

لقد تركز الدعم الإريتري، إلى حد كبير، على جبهة تحرير أورمو (OLF)، وهي أكبر مجموعة مسلحة عرفت بمعارضتها الطويلة الأمد للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF). ويعتقد بأن لدى OLFقوة مقاتلة أساسية من ٥٠٠٠ ولديها القدرة على تعبئة بما مقداره ١٢٠٠٠ شخص آخر (Jane's World Insurgency and Terrorism Report, ٢٠٠٦, p٢)١١. وأدت الـOLF المشكلة في سنة ١٩٧٣، دوراً في الإطاحة بسلطة الدرج وانضمت بادئ ذي بدء إلى الحكومة الإثيوبية قبل ان تستفحل خلافاتها مع الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF). وينتشر اعضاء الحركة، لاعتمادها على تأييد أكبر المجموعات الإثنية في إثيوبيا، في العديد من العواصم الغربية، ومن أبرزها أستراليا، كندا، ألمانيا والولايات المتحدة. بيد ان التبيانات القبلية والدينية والإيديولوجية تجعل الـOLF حركة غير موحدة. ويتخذ الزعيم الحالي للحركة داود ابسا انانيا، في العادة، من أسمرة قاعدة له حيث يوجد مقر الـOLF. وعلى الرغم من أنها أكبر المجموعات المتمردة في إثيوبيا، إلا أنها لم تصب كثيراً من النجاحات العسكرية المهمة.

أثبتت نهاية الحرب الإثيوبية – الإريترية بأنها نعمة ونقمة في آن بالنسبة جبهة تحرير أورمو (OLF)، فهي من جهة فتحت الباب أمام الدعم الإريتري للحركة، ومن جهة أخرى عنت نهاية الحرب بأن لدى الجيش الإثيوبي مزيداً من الموارد لتوجيهها ضد الحركة. كما تمكنت الحكومة الإثيوبية، منذ أحداث ١١ سبتمبر على تصوير الـOLF باعتبارها حركة إرهابية، وهكذا تمزج حربها على المجموعة بالحرب الدولية الأوسع ضد الإرهاب. هنالك ست مجموعات أورمو مسلحة أخرى (OAG's) على الأقل، ولا تدير أي منها، باستثناء الـOLF، عملياتها على امتداد حدود السودان الشرقية، كما أنهن لا يحظين بقدرة عسكرية ذات أهمية. بيد أن هذه الجماعات شكلت في أسمرة بشهر سبتمبر/ أيلول سنة ٢٠٠٠ قوى التحرير المتحدة لأروميا. وأثبتت المنظمة بأنها حتى هذه اللحظة غير فعالة. وأفادت تقارير بتنفيذ جبهة تحرير أورمو (OLF) هجمات على قوات الحكومة الإثيوبية في المناطق الواقعة شمالي غامبيلا وشرق القرية السودانية داغا في منتصف سنة ٢٠٠٦. وعلى ما يظهر، فإن فرقة صغيرة واحدة على الأقل من الـOLF قادرة على أداء مهام عسكرية في منطقة مندي التابعة لغربي ويلجيا على اسس شبه دائمة. وبحكم المسافات الطويلة فإنه يجري التحليق جواً بمقاتلي لجبهة تحرير أورمو (OLF) ومؤنهم من إريتريا إلى أماكن في السودان قريباً من غامبيلا وإلى الجنوب حتى منطقة أكوبو حيث يتحركون منها عبر الأراضي المنخفضة للقيام بهجماتهم في ولاية أورميا الإثيوبية (يونج، ٢٠٠٣، ص٤٢٨). وطبقاً لأحد المحللين فإن توغلات الـOLF في منطقة غامبيلا تتطلب جهوداً لإيجاد منافذ إلى هضاب ارومو ذات الكثافة السكانية كما تقتضي تطوير التحالفات مع المناوئين للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) في مكان آخر من البلد (تاديس، ٢٠٠٧، ص٢٢).

المجموعات المسلحة في اقليم غامبيلا

في السنوات الأخيرة شغلت ثلاث مجموعات مسلحة معينة معظم المنطقة الحدودية المحيطة بغامبيلا: قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) المتحالفة مع حكومة السودان – ولا سيما قوات العميد شايوت شرقي لونجوشوك وقوات اللواء غوردون كونج في منطقة الناصر ومنطقة ممر نهر السوباط وفي آدار؛ قوات حركة تحرير جنوب السودان (SSLM) بقيادة مايكل وال والعميد

تيموثي تابان في منطقة أكوبو؛ وبالاتجاه جنوبا هناك مليشيات مورلي بقيادة اللواء اسماعيل كوني (يونج، ٢٠٠٦ب، ص ٢٠ – ٢١). بيد أنه نتيجة لإعلان جوبا في يوم ٨ يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٠٦، انضم قائد قوات دفاع جنوب السودان شايوت إلى الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) ثم أعقبه اسماعيل بمستهل سنة ٢٠٠٧. لقد تم استيعاب قوات حركة تحرير جنوب السودان (SSLM) في الـ SPLM/A قبل إعلان جوبا، على حين ظل غوردون كونج إلى جانب المعسكر الحكومي وإن تناقصت أنشطته كثيراً في السنة الماضية، والمنطقة التي كان يدير بها مهماته العسكرية، على أي حال، تميزت منذ مدة طويلة بسيادة العنف وعدم الاستقرار، ويمكن إيعاز ذلك إلى عوامل عديدة تتصل بالحرب الأهلية الطويلة في جنوب السودان. كما تفاقمت حالة عدم الاستقرار نتيجة لتأييد القوات المسلحة السودانية (SAF) للعناصر المتبقية من قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) واخفاق الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) في إنشاء أنظمة فعالة تابعة للحكومة المحلية ومشاكل أخرى ناجمة عن نزع سلاح القبائل شرقي ولاية النيل الأعلى.

وأبرز الصدام الذي وقع في ملكال في شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦ بين كيانات من قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) ورفاقهم القدامى الذين التحقوا بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (نتيجة لإعلان جوبا) قدرة الجيش الشعبي لتحرير السودان المتجددة، ما دفع بوزير الدفاع السوداني للإعلان بأنه لا بد لجميع المليشيات التابعة للقوات المسلحة السودانية اما الانضمام إلى القوات المسلحة السودانية أو مغادرة الأراضي بحلول نهاية السنة (يونج، ٢٠٠٧ب، ص ٢٠). وقدر عدد القتلى بهذا الصدام بـ١٥٠شخصاً، ويبدو أن ذلك أضعف من تأييد القوات المسلحة السودانية للمجموعات المسلحة الأخرى في ولاية أعالي النيل، وهذا من شأنه أن يساعد في استتباب الحالة الأمنية في منطقة تعتبر مضطربة تاريخياً.

وفي الوقت نفسه هنالك ثلاث مشاكل أساسية داخل غامبيلا حيث تدور خمسة نزاعات أو توترات متمايزة وإن كانت متداخلة: (أ) بين السكان الأصليين والمستوطنين القادمين من المرتفعات وهم الأروميون، والأمهريون والتيغريون. (ب) بين النوير، أكبر القبائل، وبين أنواك وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد النوير. (ت) بين فروع قبيلة النوير. (ث) استياء من لدن البعض من النوير الذين هيمنوا على الإقليم في عهد الدرج وما بات يرونه الآن على أنه تقليل لمنزلتهم تحت حكم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF). (ج) سخط عناصر من أنواك تجاه الـEPRDF بسبب أحساسهم بضعف منزلتهم في الولاية (يونج، ١٩٩٩، ص ٣٣٩). ولا يمكن لنا أن نسهب كثيراً في تفاصيل هذه النزاعات باستثناء القول إنها تعكس الخلافات على الموارد (المياه والأراضي بالأساس)، وعلى الحصول على منفذ إلى السلطة في الإدارة المحلية، والاستفادة، بشكل متزايد، من المنافع التي يمكن التحصل عليها إذا ما أثمرت الجهود الحالية في البحث عن النفط. ولا يقتصر أي من هذه النزاعات على الجانب الإثيوبي من الحدود فقط. زد على ذلك إن ضعف الحكومات وتوافر الأسلحة شجعا على زيادة الأعمال اللصوصية (الشفتة) على جانبي الحدود.

ومن أكثر النزاعات التي اندلعت في غامبيلا أهمية هو النزاع الذي قاده توات بال شول وهو من النوير وعضو سابق في اللجنة المركزية في عهد الدرج، إذ حاول استجماع المعارضة، ولا سيما من بين سكان الولاية النويريين، لنظام الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) عبر جبهة تحرير شعب غامبيلا (يونج، ٢٠٠٣، ص٤٤). وحتى نهاية الحرب الإثيوبية – الإريترية لم يفلح توات بال بتحقيق نجاح يذكر، بيد أن أحواله تحسنت حين بدأت إريتريا بدعم أي حركة مسلحة مناوئة لنظام أديس أبابا. زار توات بال أسمرة وجرى مده بالأسلحة وتدريب مقاتليه. ومن المعتقد أنه بفضل هذا الدعم تمكنت مجموعته من الاستيلاء على قرى واقعة على امتداد حدود غامبيلا لفترات وجيزة انطلاقاً، كما يفترض، من قواعد في السودان. وتواصل الرابط الإريتري وانتخب توات بال إلى قيادة الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي (EPPF) مما ترتب على ذلك القيام بعدة رحلات إلى أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة لجمع التأييد. إن مجموعة توات بال فريدة من نوعها في غامبيلا إذ اصطفت مع المجموعات الداعية للوحدة الإثيوبية (تاديس، ٢٠٠٧، ص ٢٧).

وعلى الرغم من أن توات بال يقطن عادةً في الولايات المتحدة، إلا أنه ينتقل بانتظام إلى نيروبي. ودأب على تنمية روابط مع جيش/حركة تحرير جنوب السودان (SSLM/A)، وهي مجموعة صغيرة من النوير مرتبطة بقوة دفاع جنوب السودان (SSDF) التي استمدت تأييدها من منطقة أكوبو حيث عاش قائدها آنذاك الدكتور وال دواني، وهو استاذ أمريكي سوداني الأصل للعلوم السياسية في جامعة إنديانا (يونج، ٢٠٠٦ب، ص٢١). وقد تداولت حركة تحرير جنوب السودان (SSLM) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) السيطرة على هذه المنطقة بانتظام١٢. وعندما كانت تحت سيطرة SSLM حيكت عدة مخططات لجلب قوات جبهة تحرير أورمو (OLF) وتوات بال من قواعدها في إريتريا إلى أكوبو ومن ثم التسلل إلى غامبيلا. وقد أورد شهود، بعضهم كان موجوداً في أكوبو في ذلك الوقت، بأن أكثر من ٧٠٠ مقاتل من الـ OLF وصلوا جواً إلى المدينة من إريتريا في منتصف سنة ٢٠٠٢ ومنها ارتحلوا عبر غامبيلا إلى غربي ويليجا حيث يعتقد بأن الجيش الإثيوبي قد قام بقتلهم وأسرهم واجبارهم على الفرار إلى السودان من حيث أتوا (يونج، ٢٠٠٣، ص٤٢٨).

وتلقت حركة تحرير جنوب السودان (SSLM)، كما يعتقد، مقابل تقديم هذه التسهيلات، أسلحة ومؤناً من توات بال الذي كان قد حصل عليها من إريتريا. واعتماداً على تقارير أخرى، فإنه بين شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠١ ومنتصف سنة ٢٠٠٣ سربت إريتريا ما لا يقل عن سبع كتائب تابعة لجبهة تحرير أورمو (OLF)، تتكون كل واحدة منها من نحو ١٥٠ – ٢٠٠ مقاتل، إلى ولاية ويليجا التي يقطنها الاورمو في غربي إثيوبيا، وجميعها عبر غامبيلا. كما أفيد بأن إريتريا ارسلت قوات أخرى من جبهة تحرير أورمو (OLF) بشكل مباشر إلى مناطق في شمال غامبيلا وجنوب عاصمة بني شنقول اصوصا. وتزعم مصادر إثيوبية أنه تم القضاء على جميع هذه الوحدات، لكن هنالك، كما يحتمل، حضوراً طفيفاً لـ OLFفي ويليجا. بيد أنه بعد توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA) لسنة ٢٠٠٥ استوعب الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان الـSSLM ضمن صفوفه وهيمن على منطقة أكوبو منذ ذلك الحين.

معارضة أنواك واضطهادها

لبثت المشاكل قائمة في غامبيلا ولا سيما وسط الأنواك الذين شعروا بأن موقعهم في الولاية ومنافذ حصولهم على الموارد قد تعرضت للاهتزاز من قبل سكان المرتفعات والنوير– الذين

ينتقلون إلى منطقة يعتبرونها موطنهم, ورداً على ذلك، دأبت عناصر من بين صفوف الأنواك على تحدي سلطة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، واندلع في سنة ٢٠٠٢ نزاع بين أنواك والنوير خلال عملية تخطيط إعادة تقسيم اقليم غامبيلا إلى ثلاث مناطق إثنية (أنوا، النوير، ماجنجير) ومنطقة متداخلة الإثنيات (غامبيلا). وعم النزاع الإقليم كله ومخيمات اللاجئين وأعلنت الحكومة الإثيوبية حالة الطوارئ. فقد العدد من الأنواك مواقعهم في عملية الإصلاح الإداري وترسخ لديهم الانطباع بأن مواقعهم تتزحزح أكثر فأكثر بينما يتبوأ مهنيو سكان المرتفعات المواقع داخل الحكومة الإقليمية. لقد بدأت آخر جولة من القتال في شهر ١٣ ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٣ بالهجوم على إدارة شؤون عودة اللاجئين، وهي مؤسسة تابعة للاستخبارات الإثيوبية، حيث قتل ثمانية من المدنيين. وبالرغم من أنه لم يجر إثبات من قام بهذا الهجوم، غير أنه الاعتقاد العام يميل إلى أنهم عناصر معارضة من الأنواك من نفذها (Genocide Watch and Survivors' Rights International, ٢٠٠٤).

هذا دفع سكان المرتفعات لغامبيلا إلى القيام بعمليات هجومية، مدعومة، كما تفيد تقارير، بالجيش الوطني، ضد المدنيين من الأنواك. وقد قتل، طبقاً لمنظمات حقوق الإنسان العالمية، نحو ٤٥٠ مدنياً بين يومي ١٣ و١٦ ديسمبر/كانون الأول من سنة ٢٠٠٣ في دوامة عنف أشبه ما تكون بمذبحة منظمة (Genocide Watch and Survivors' Rights International, ٢٠٠٤). ولئن لا يوجد شك في تورط الجيش الوطني، فإن بعض الإثيوبيين يصرون على أن هؤلاء كانوا عناصر مارقة لا يمثلون قيادة الجيش وأن عدداً من الجنود خضعوا لمحكمة عسكرية في أواخر سنة ٢٠٠٦ وهم الآن يقضون أحكاما بالسجن لتورطهم في الهجوم. وعلى أثر العنف فر الكثيرون من الأنواك – ومن ضمنهم رئيس ولاية غامبيلا أوكلو أكوي – إلى منطقة بوتشالا شرقي ولاية أعالي النيل السودانية حيث يقيم ملك أنواك.

لقد شهد المؤلف الأنواك الفارين وأجرى معهم مقابلات في بوتشالا بينما كان يعمل مراقباً مع فريق مراقبة حماية المدنيين (CPMT). كما التقى بمسؤولين من الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) في المنطقة في ذلك الوقت، إذ أفادوا بأن مسؤولين عسكريين في الجيش الوطني اتهموا مراراً مجموعة أنواك مسلحة بالقيام بعمليات في غامبيلا تنطلق من قواعد في بوتشالا، وهددوا بعبور الحدود لضرب هذه القواعد. نفى مسؤولو SPLM/A في المنطقة هذه المزاعم وقالوا أن الاستخبارات الإثيوبية العسكرية في غامبيلا اختلقت هذه المزاعم للتغطية على عجزها وتورطها في أعمال الفساد. واتهم الانواك، ممن تمت مقابلتهم، الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) باقتراف إبادة جماعية.

وفي أعقاب هذه الأحداث انبعثت جبهة/حركة تحرير شعب غامبيلا (GPLM/F) في يوم ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول من سنة ٢٠٠٥ باعتبارها مجموعة مسلحة تقاتل الـ(GPLM/F EPRDF، ٢٠٠٥). وطبقاً لأول بيان صحفي لـ GPLM/Fفإن «الهدف الأساس هو القتال من أجل تقرير المصير» لغامبيلا. وزعم البيان بأن شعب غامبيلا تعرض لهجوم مُنظَّم منذ شهر ديسمبر/كانون الأول من سنة ٢٠٠٣ «لكي تتمكن الحكومة الإثيوبية من توطين قبائلها في الإقليم واستخدام الموارد الطبيعية المتوفرة ليس إلا» (GPLM/F، ٢٠٠٥). يقود الـGPLM/F مثقفو أنواك في مناطق الشتات التي تتلقى منها الحركة معظم دعمها المادي. وعملياتياً فإن مقراتها في نيروبي وبوتشالا (تاديس، ٢٠٠٧، ص ٢٢).

زعمت السلطات العسكرية والشرطة في إثيوبيا دورياً أن إدارة أنواك للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) في بوتشالا تمد المنشقين الأنواك من غامبيلا بالسلاح والتدريب (تاديس، ٢٠٠٧، ص ٢٢). لكن يبدو أنه من المستبعد أن تسمح القيادة العليا للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) لمجموعات معارضة بتنفيذ بعمليات هجومية على مواقع حكومية إثيوبية انطلاقاً من أراضيها. ما هو ممكن، على أي حال، إن يكون لقادة من الانواك من ذوي الرتب الواطئة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ولاء أكبر لأفراد قبيلتهم مما لقيادة الحركة، خصوصاً إذا ما ظنوا بأنهم عرضة للاضطهاد من قبل النظام الإثيوبي.

وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٥ نفذت مجموعة أنواك مسلحة – جبهة/حركة تحرير شعب غامبيلا (GPLM/F) في غالب الظن– سلسلة هجومات في غامبيلا قتل خلالها ٢٠ – ٣٠ من العسكر وعدد من المدنيين بحسب ما ورد في التقارير. وهجمت المجموعة نفسها على سجن في مدينة غامبيلا في شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٥، وأطلقت سراح المسجونين وقتلت مفوض الشرطة. وفي بيان صحفي لـGPLM/F صدر بتاريخ ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ أدعت المجموعة بأنها قتلت ٢٠٠٠ جندي من جنود الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) خلال الأيام الخمسة الماضية (GPLM/F، ٢٠٠٦)، غير أن هذا على ما يبدو مستبعد جداً.

كما أن ثمة مجموعة أخرى باسم حزب الوحدة الديمقراطي لشعب غامبيلا تهدف إلى إسقاط النظام في أديس أبابا[١٣]، ويتزعمها، كما يُظَن، أوغانك أكوما ومقره في أمريكا الشمالية ونيروبي، ولا يعرف شيء أكثر من هذا عن الحزب.

وعرفت العلاقات بين سلطات منطقة أنواك ونظرائها في السودان نمواً منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول من سنة ٢٠٠٦، فقد تمخض عن سلسلة لقاءات بين جانبي الحدود اتفاقات بخصوص إقامة الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) لمخافر في المدن الحدودية. كما أن ثمة اتفاقاً على حرية الحركة، إعادة إدماج شباب أنواك المعارضين واطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين. والمقاربة اللينة التي اتبعتها الحكومة الإثيوبية عجلت بالوصول إلى ذلك إذ منحت عفواً للعائدين، مبادرة أساسية لزعماء مجتمع أنوا لاستدعاء شبابهم، اطلاق سراح بعض المسجونين من سجن غامبيلا، زيادة المناقشات الحكومية وعملية نزع السلاح في الجانب السوداني لتي ضيقت نطاق عمل المسلحين المدنيين والمجموعات. ومع ذلك، ظلت هذه العملية، كما يقول أحد المراقبين، هشة والحاجة ماسة لدعمها.

لقد تلقى العديد من المجموعات المسلحة المضادة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) والعاملة على طول الحدود، دعماً لوجستياً من أسمرة، وفي بعض الأحيان جرى تدريب قواتها في إريتريا. كما ترتبط هذه المجموعات مع بعضها البعض تحت منظمة جامعة –وهي حزب الوحدة الإثيوبية الذي يقوده الدكتور تاديس جمعة ومقره في أسمرة.

وعقدت الحكومتان السودانية والإثيوبية، استجابة للقلق الإثيوبي المتزايد بشأن الحدود الإريترية –السودانية، مؤتمراً في غوندار بتاريخ ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني من سنة ٢٠٠٥ واتفقتا على التعاون للحفاظ على السلام والأمن على طول الحدود المشتركة بينهما (Ethiopian Herald, ٢٠٠٥).

القبائل المسلحة على طول الحدود الإثيوبية – السودانية

ثمة في الأقاصي الجنوبية الشرقية للنيل العليا وأقصى شرق الاستوائية طائفة من القبائل التي تقطن على الجانبين من الحدود الإثيوبية – السودانية. وهي قبائل رعوية بمعظمها وغالبا ما تكون داخلة في نزاع مع جاراتها. ولا يعرف لأي منها جناح سياسي – عسكري منظم، اللهم الا في حالة مورلي التابع لقوة دفاع جنوب السودان (SSDF). وبمناسبة ذكر هذا، فقد أغارت هذه القبيلة على القبائل وتعرضت للاغارة لأكثر من ١٥٠ سنة (غاتوث، ١٩٨٨، ص٤١). وكان الاتجار بالأطفال بين هذه القبائل هو مثار خلاف، إذ بدأ على ما يظهر حين تمت المتاجرة بأطفال بور دينكا المولودين خارج العلاقات المقبولة إلى قبيلة مورلي. أطلقت هذه العملية سلسلة من ردود الفعل حيث تمت الإغارة على قبائل أخرى من أجل الحصول على أطفال منها لبيعهم من ثم إلى مورلي (المصدر السابق).

وعلى الرغم من أن مورلي تقل عدداً من القبيلتين المجاورتين لها، وهما قبيلتا دينكا والنوير، إلا أنها تنزع إلى الهيمنة على منافساتها في النزاعات (غاتوث، ١٩٨٨). ومع أن زعيم مورلي إسماعيل كوني انضم فيما يبدو إلى الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A)، إلا أن المليشيات التابعة له والمشكلة من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) ورجال القبيلة لم ينزعوا سلاحهم بشكل كامل. كما أنه ابتداءً من مايو/أيار ٢٠٠٧ افادت اشاعات – نفاها اسماعيل كوني – بمواصلة مورلي هجماتها على أنواك التي نزعت سلاحها، والنوير الشرقية، وبور دينكا، وقبائل أخرى تقطن على الجانب الإثيوبي من الحدود. كما قامت مورلي المسلحة بالإغارة على المواشي في غامبيلا وقتلت مدنيين. وبتاريخ ١٧ يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٧ أفاد باحث ألماني كان يزور المنطقة بمقتل ثلاثة مدنيين وجرح ستة وسرقة ٢٥٠٠ ماشية نتيجة غارة قامت بها مولي على قرى غاجاك نوير في مقاطعة جور وريدا على الحدود السودانية. وأدرج الباحث نفسه عدداً من هجمات مشابهة في الأشهر التالية لذلك رغم أنه لا يوجد ما يشير إلى أن هذه الهجمات ذات دوافع سياسية.

مليشيات تدعمها القوات المسلحة السودانية (SAF)

تدعم القوات المسلحة السودانية (SAF)، ما عدا قوات دفاع جنوب السودان (SSDF)، عدداً من المليشيات المسلحة العاملة في المناطق الحدودية لشرقي أعالي النيل والنيل الأزرق. لا يعرف الكثير عن هذه المليشيات. وما هو جدير بالملاحظة هنا إن القوات المسلحة السودانية تعتمد اعتماداً كبيراً على السكان غير الأصليين لتحقيق أجندتها الأمنية، ومن ضمن هؤلاء عرب الرفاعة وهم رعاة أبل أثرياء يرتحلون بحيواناتهم من واد مدني جنوباً حتى نهر النيل الأزرق بالقرب من الحدود الإثيوبية. ومن المعروف عنهم أن الحكومة السودانية تقوم بتنظمهم في مليشيات قوات الدفاع الشعبي (PDF)١٤، وانهم مسلحون تسليحاً جيداً واشتبكوا عدة مرات مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في منطقة النيل الأزرق قبل توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)١٥. لم يقاتلوا في الجهة الجنوبية من النهر في السنوات الأخيرة لأن المنطقة تقع سيطرة الـ SPLA ولأنه حيل دونهم ودون الدخول إليها.

كما طورت الـ SAFودعمت مليشيات مختلفة تعود أصولها إلى غرب السودان وغرب أفريقيا. فالأمبيرو، وهم فرع رعوي من قبيلة الفلاني، انتقلوا تاريخياً على شكل قوس من ولاية الوحدة إلى أعالي النيل. ونتيجة للنزاع مع الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) فقد انتقل العديد منهم شرقاً على طول الحدود السودانية الإثيوبية من قلابات/المتمة في الشمال إلى جنوب نهر النيل الأزرق. ينتسب الامبيرو المسلحون، كما يُعتقد، إلى قوات الدفاع الشعبي (PDF). وفي شهر مايو/أيار ٢٠٠٦ أخبر ممثل عن الجناح الشمالي في القضارف المؤلف بأن مجموعته غير مسلحة بيد أنه اعترف أن أفراد الأمبيرو في الجنوب كانوا منظمين في مليشيات تدعمها القوات المسلحة السودانية (SAF) وقاتلت الـSPLA مراراً قبل توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)١٦.

ويعتقد بأن مليشيات الفالاتة تدير عملياتها تحت مظلة قوات الدفاع الشعبي (PDF) واشتبكت بشكل متكرر مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قبل توقيع الـCPA١٧. كما جرى ضم عناصر من الفالاتة إلى القوى الأمنية في الدمازين ومراكز حكومية سودانية أخرى، مما ولّد توتراً مع السكان الأصليين. معظم الفالاتة هم من قبيلة الهوسا (أصلها من نيجيريا). وعلى الرغم من أنهم قدموا إلى المنطقة باعتبارهم رعويين، إلا أنهم الآن أما عمال مزارعون أو ملاك أراض في المنطقة من واد مدني حتى جنوب النيل الأزرق. ولا يلبث السكان الأصليون يعاملونهم معاملة الأجنبي رغم أنهم رسخوا وجودهم ترسيخاً كبيراً.

كما تدعم القوات المسلحة السودانية (SAF) فروع قوات الدفاع الشعبي (PDF) في العديد من المراكز بشرق السودان على امتداد الحدود مع إريتريا وإثيوبيا. وعلى الرغم من زعم الـ SAFبأن الـ PDFتقوم بأعمال تنموية، إلا أنه يتم توزيع الأسلحة على أعضائها، ويدربون تدريباً عسكرياً، ويشرّبون بالأيديولوجية الإسلامية واستخدموا بكثافة في العمليات العسكرية في الماضي. بموجب اتفاق السلام الشامل (CPA) يفترض بـ SAFأن تقوم بنزع سلاح هذه المجموعة في جنوب السودان، ولكن من دون بحث جدي يصعب معرفة ما إن كانت هذه المساعي مجرد مناورة في العلاقات العامة أو أنها مساع مخلصة. وقال الكابتن سعيد مهدي من قوات الدفاع الشعبي (PDF) للمؤلف أن الـ SAF كانت تقوم بنزع أسلحة أعضائها في شمالي أعالي النيل، لكنه أقر بأن الجيش كان قد مد في السابق الفالاتة وقبائل بدوية أخرى في المنطقة بالأسلحة ومن الصعوبة بمكان نزع هذه الأسلحة. وعبر مسؤولون في السلطات المحلية عن شكوكهم القوية بالمزاعم المتصلة بأنه جرى نزع أسلحة قوات الدفاع الشعبي (PDF) على نحو تام.

كما قامت الجبهة الإسلامية الوطنية/ حزب المؤتمر الوطني (NIF/NCP) بتشجيع تنمية طائفة من المنظمات الإسلامية غير الحكومية التي عملت على تركيز جهودها في جنوب السودان وعلى امتداد الحدود الشرقية للسودان. ومن المعروف أن لهذه المجموعات، ولا سيما الدعوة الإسلامية، إلى جانب تركيزها على التنمية، ارتباطها الوثيق بمساعي حزب المؤتمر الوطني (NCP) في

اسلمة المجتمع وتقديمها الدعم لمناوئي الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) والتحالف الديمقراطي الوطني (NDA) – لكن ليس لديهم، كما يميل الاعتقاد، جناحٌ عسكري خاص بهم (دي وال، ١٩٩٥، ص١٦٢).

وختاماً، في ما عدا دعم مجموعات الجهاد الإريترية في شمال شرقي السودان، فإن الـ SAF أسست وساعدت عدداً من المليشيات المحلية لزعزعة هيمنة الجبهة الشرقية في المنطقة. ومن أبرز المليشيات في هذا المجال مليشيات علي بيتاي وهو زعيم تقليدي من المركز الديني لهمشكوريب بالقرب من الحدود الإريترية، ومليشيات نصير نيرك سيد من قبيلة هدندوة التابعة للبجا (يونج، ٢٠٠٧أ، ص٢٥). ويعتقد بأن تعداد كل من هذين الفصيلين يبلغ بضعة مئات من الرجال يتلقون أسلحتهم الصغيرة من القوات المسلحة السودانية (SAF). ولعبت هذه المليشيات دوراً في حماية أنبوب النفط الذي يمر في أراضيهم باتجاه بورتسودان وفي حراسة المناطق على الحدود الإريترية، لكنها لم تشترك في قتال جدي. وهي رسمياً محلولة نتيجة لاتفاق سلام شرق السودان في ٢٠٠٦ ١٨. وبهذا الاتفاق جرى حل الجبهة الشرقية كمنظمة عسكرية وتعهدت حكومة السودان (GoS) بوقف دعمها للمعارضين الإريتريين. لكن الأمر يتطلب وقتاً لمعرفة ما إن كانت القوات المسلحة السودانية (SAF) قد قطعت علاقاتها مع المعارضة الإريترية وأوقفت دعمها لفصائل المليشيات في شرقي السودان.

٩. الأسلحة الصغيرة على امتداد الحدود السودانية– الإثيوبية

تتسم المعلومات عن المجموعات المسلحة العاملة على الحدود بتفاوتها في أحسن الأحوال، بيد أن الدلائل على انتقال الأسلحة الصغيرة، ما عدا تلك التي تقوم حكومات الإقليم بمدها، فهي أكثر تشظياً. إن انعزال المنطقة من عاصمتي الدولتين، الخرطوم وأديس أبابا، والعدد الكبير من المجتمعات الرعوية في المناطق الحدودية، والاحساس العالي بالهامشية لدى الأهالي، واستعداد حكومات الإقليم لدعم أحداهما لمعارضة الأخرى يعني بأن هنالك وفرة في العرض حتى لو تعسر معرفة مصدرها.

تتظاهر معظم المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية بأن لها أهدافاً سياسية، وبناء على هذا تكسب تأييداً من السلطات في أديس أبابا، أو أسمرة، أو الخرطوم. والداعمون لهذه هم المصادر الأساسية للسلاح. ويعتبر جيش الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، بشكل خاص، المصدر الأساس للأسلحة الصغيرة في القرن الأفريقي، كما أكدت ذلك مصادر حكومية إثيوبية، إذ يزود عدداً من أمراء الحرب في الصومال بالأسلحة الصغيرة والثقيلة التي يجد بعضها طريقه إلى الأسواق ومن ثم إلى إثيوبيا مجدداً وإلى أماكن في الغرب منها. زد على ذلك، أن هنالك تقارير متعددة تفيد بأن جنوداً من الجيش الوطني يبيعون أسلحتهم في غامبيلا. وأكد سماسرة، في غضون ذلك، في أديس أبابا، أواخر سنة ٢٠٠٦، للمؤلف أن الأسلحة كانت متوفرة بيسر وسهولة في العاصمة والتجار بأغلبيتهم صوماليون. وأفادت مصادر عدة في الخرطوم بأن هنالك سوقاً للأسلحة الصغيرة في منطقة قلابات – المتمة حيث يقايض قطاع الطرق (الشفتة) السودانيون السرغوم مقابل قطع سلاح قادمة من إثيوبيا. بيد أن المؤلف كان بوسعه تفنيد هذه التقارير، فالسرغوم، طبقاً لمفتش زراعي إثيوبي في المتمة، يصدّر من إثيوبيا إلى السودان وليس العكس، وفيما خلا النفط فالسودان لا يقوم بتصدير أي منتوج آخر إلى إثيوبيا في تلك المنطقة. ونتيجة لذلك فلا توجد أسس لهذه المقايضة. اضف إلى ذلك أن مفتش الشرطة في قلابات ليس على وعي بتنقل الأسلحة عبر الحدود في تلك المنطقة. والمشكلة الأمنية الوحيدة الحاصلة في الأشهر الأخيرة تتمثل في هجومات ليلية يقوم بها قطاع طرق إثيوبيين الذي يعيدون عبور الحدود قبل انبلاج الفجر.

يورد فيلدكيدان هاغوس بأنه خلال زيارة له دامت أسبوعين إلى غامبيلا في شهر نوفمبر/تشرين الأول من سنة ٢٠٠٥ قد جرى إخباره مراراً بوجود أسلحة كثيرة لدى أنواك والنوير قدمت إليهما من الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) في السودان، في مسعى منه إلى استخدام توزيع السلاح باعتباره وسيلة للتأثير على الزمر المتباينة المشتركة في نزاعات متعددة بالإقليم (هاغوس، ٢٠٠٥، ص١٠). وخلص هاغوس على خير دليل على التوافر المتزايد للأسلحة هو الأسلحة المعقدة التي يحملها الآن السكان الأصليون. كما يشير إلى أن عدم سيطرة الجيش الإثيوبي تماماً على حدود غامبيلا سهل التدفق الحر للأسلحة التي تسقط بعضها في أيدي عناصر مجرمة. ومما لا شك فيه، زيادة على ذلك، أن الأنواك والنوير قادرون على الحصول على الأسلحة من أبناء عصبتهم في الجانب السوداني من الحدود. بيد أن هنالك أسلحة أقل قيد التداول، بحسب مراقب، منذ قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بنزع أسلحة المجتمعات في بوتشالا، باغاك (وعبر الحدود في لير وجيكاو غامبيلا) وقسمي أوكوبو على الحدود السودانية – الإثيوبية.

وإلى الجنوب من غامبيلا ثمة على امتداد الحدود قبائل رعوية عديدة مسلحة تسليحاً جيداً. ففي هذه المناطق حيث تتمتع السلطات – سواء كانت حكومتي إثيوبيا والسودان أو الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) – بسيطرة محدودة، يستخدم الرعويون الأسلحة في المعارك القبلية، وسرقة الماشية والدفاع عن النفس. وقامت الحكومة الإثيوبية في السنوات الأخيرة بمسعى مُوحَّد، وإن لم يحالفه النجاح، لنزع سلاح هذه القبائل. فقبيلة يانغتوم (القريبة الصلة بتيركانا الإثيوبية وتوباسا السودانية) في أقصى الجنوب، مثلاً، هي في نزاع ثلاثي على الموارد. ويعتقد أن المصدر الأساس لأسلحتهم هم التجار الصوماليون.

وأخيراً، ثمة تقارير عدة عن وجود سوق كبيرة للأسلحة في تامبول في منطقة بتانا في شرقي السودان، حيث تباع فيها البضائع المهربة ومنها الأسلحة الصغيرة القادمة من جميع أنحاء الإقليم ومن منطقة البحر الأحمر على الخصوص. ويفاد بأن الرشايدة يتاجرون بشكل كبير في هذه السوق التي يسيطر عليها إلى حد بعيد الشكراية. إن حجم المتاجرة في هذه السوق لكبير

بحيث لا بد أن تكون حكومة السودان (GoS)، برأي الكثيرين، على معرفة به ومن المحتمل اشتراك عناصر من حكومة السودان فيه.

١٠. مستقبل المجموعات المسلحة على امتداد الحدود السودانية–الإثيوبية

ما لم يجر حل الظروف المؤدية إلى التهميش، العزلة، التنمية المحدودة، انعدام شرعية سلطات الدولة، سيطرة الدولة المحدودة على المناطق الحدودية والعلاقات المتوترة بين الدول المتجاورة – وحل مثل هذا مستبعد – فليس ثمة ما يدعو إلى توقع تحسن في الأمن أو إلى أفول بارز في المجموعات المسلحة أو نقصان في توريد الأسلحة. كما أن لا مؤشر إلى أنه سيجري فض النزاع بين إريتريا وإثيوبيا في المستقبل القريب. تدل التوقعات الحالية على أن النزاع سيتواصل وكذلك الأمر مع المساعدات الحالية القائمة على مبدأ «المِثْل بالمِثْل» للمعارضين المسلحين. إن المستوى الهائل من المساعدات التي قدمها الجيش الإثيوبي للحكومة الصومالية المؤقتة المتمركزة في بيدوا، والمساعدات العسكرية الإريترية لاتحاد المحاكم الصومالية في مقديشو خلال الحرب التي استمرت من أواخر سنة ٢٠٠٦ إلى مطلع سنة ٢٠٠٧، إنما هما آخر التجليات للكيفية التي تستفيد فيها البلدان من النزاعات الاقليمة وتحض عليها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

لكن ثمة على ما يبدو انخفاضاً في الأنشطة العسكرية على طول الحدود السودانية مع إريتريا وإثيوبيا رغم ارتفاع حدة التوترات بوسائل أخرى. قضى المؤلف بعض الوقت في منطقة القلابات– المتمة في منتصف سنة ٢٠٠٢. وكان ثمة في ذلك الوقت وجود مكثف للجيش بالقرب من دوكا – القلابات وأخبر المؤلف أن لا صلة لذلك بالعلاقة الإثيوبية – السودانية لأنها كانت حسنة. فالجيش كان، عوضاً عن ذلك، محتشداً في تلك المنطقة، على ما يظهر، لاعتراض قوات المعارضة الإثيوبية المتسربة عبر هذا الممر من إريتريا. ولم ير المؤلف، في زيارة للمنطقة نفسها في نهاية سنة ٢٠٠٥، جندياً نظامياً من جنود حكومة السودان (GoS) وقضى اليوم يتجول بحرية في القلابات بخلاف زيارته السابقة على ذلك إذ لم يسمح له في البقاء بالمدينة وسلّمه مسؤولون سودانيون إلى سلطات الهجرة الإثيوبية في المتمة. وأكد وزير الدولة للشؤون الخارجية الإثيوبية، الدكتور تاكدا ألمو، للمؤلف بأن شهر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٠٦ شهد انخفاضاً حاداً في الغارات الإريترية على طول حدود البلد الغربية، وأفضل تعليل لذلك هو ما طرأ من تحسن على العلاقات السودانية – الإثيوبية، كما أن تزايد قدرة الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) على حراسة الحدود فاقم من صعوبة قيام المعارضين بإدارة عملياتهم في تلك المناطق ومن صعوبة قيام إريتريا بمدهم بالمساعدات. وعملت إريتريا، في ظل خلفية كهذه، على تطوير علاقات وثيقة مع اتحاد المحاكم الإسلامية لما كان هذا الاتحاد يتخذ من إريتريا مقراً له. ومكنت هذه العلاقة، حتى اندلاع الحرب في سنة ٢٠٠٦، إريتريا من تزويد المجموعات المسلحة المناوئة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) بالمؤن، وبالخصوص جبهة تحرير أورمو (OLF) والجبهة الوطنية لتحرير اوغادين (ONLF) اللتين تديران عملياتهما من قواعد في الصومال.

ونجم عن خلاف حدودي بين السودان وإثيوبيا في منطقة القلابات– المتمة نفسها في منتصف التسعينات، مقتل نحو ٥٠٠ جندي (معظمهم سودانيون) (يونج، ١٩٩٩، ص٣٢٩). وقد ترتب على تحسن العلاقات بين البلدين الاتفاق على استكمال ترسيم الحدود. وتفيد السلطتان الحكوميتان في الخرطوم وأديس أبابا بشكل دوري على أنه تمَّ حل مشاكل الماضي حلاً ودياً، بيد أن لا أصحاب الأراضي في القضارف ولا رئيس رابطة المزارعين (التي يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطني NCP) يسلّمون بذلك. فالأخير يشتكي بمرارة من فقدان الأرض لمن يسميهم المستعمرين الإثيوبيين. وأصدرت منظمة غير معروفة سابقاً هي منظمة تحرير أراضي الفشقة، تعبيراً عن هذه المخاوف، بياناً صحفياً في بداية سنة ٢٠٠٦ داعية إلى النضال من أجل استعادة الأراضي السودانية المفقودة (سودان تريبون، ٢٠٠٦). إن التقارير التي تتحدث عن نشوء حركة مسلحة في هذا السياق لا يمكن استبعادها مهما كان ذلك بعيد الاحتمال.

وإذا استثنينا الاحتمال المؤكد بانهيار اتفاق السلام الشامل (CPA) قبل نهاية السنوات الست المترسمة له، فإن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن في حدود السودان الشرقية هو المواجهة المحتملة بين إريتريا وإثيوبيا والأزمة السياسية المتواصلة في أديس أبابا. إذ لم تشكل الإضرابات والمظاهرات التي تزعمتها المعارضة،رغم ما ألحقته من ضرر بالعاصمة وأجزاء عدة من ولايتي أمهرة وأورومو في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥ إثر الانتخابات العامة المطعون بنتائجها، خطراً جدياً على نظام ميليس زيناوي. ولم يبد النظام، على أي حال، أي مؤشر على انه مستعد لإحداث التغييرات الصعبة الضرورية لحل الأزمة أو لإحقاق الشرعية. ولذا، فمن المرجح أن تتواصل مشاكل الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF).

كما أنه من المرجح دوام التقارير التي تشير إلى بيع الجنود الإثيوبيين لأسلحتهم، وفساد الاستخبارات العسكرية في المناطق الحدودية، وانعدام السيطرة المتفاقم. وفي ظل غياب إدارة قوية فقد يجد السكان الرعويون الحاملون للأسلحة في حدود السودان الشرقية، ولا سيما في جنوب السودان، أنفسهم عالقين في نزاعات عنيفة. إن الانشقاق الذي وقع في الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF)، إحدى كيانات قيادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، في سنة ٢٠٠٢، جنباً إلى جنب النصر الذي أحرزته المعارضة في انتخابات سنة ٢٠٠٥، سيشجعان معارضي النظام – سواء في أسمرة أو ضمن المجموعات المنشقة الكثيرة – على محاولة مواصلة الضغوط العسكرية. ومن المحتم أن يؤثر هذا على الأمن في الجانب السوداني من الحدود. ولمعادلة ذلك، جاء النصر العسكري الإثيوبي في شهر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٠٧ على اتحاد المحاكم الإسلامية الصومالية المدعومة إريترياً ليثبت أن قوات إثيوبيا العسكرية ليست بالضعف الذي زعمه منتقدوها. وسيفصح المستقبل، مع ذلك، ما إن هذا النصر سيمهد الطريق لحرب عصابات موهنة وذات ديمومة أطول من سابقاتها. وعلى الرغم من انعدام المؤشرات الدالة في الوقت الراهن، غير أنه ليس بعيداً عن المعقول تصور بأن الجيش الإثيوبي استخدم حربه على اتحاد المحاكم الإسلامية لتصفية معسكرات المجموعات المسلحة الإثيوبية في الصومال لقطع خطوط تموينها من إريتريا، لكن الجيش على ما يبدو لم يكن موفقاً في ذلك كل التوفيق. ولذلك

فإن للحرب الصومالية، التي يعتقد في بعض الأحيان بأنها حرب بالوكالة بين إثيوبيا وإريتريا، تداعياتها المهمة على الأمن في حدود السودان الشرقية. وألمح توقيع اتفاق السلام في شرق السودان إلى انفراج في العلاقات بين أسمرة والخرطوم، بيد أن الانتصارات الإثيوبية تبين بوضوح أن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) هي القوة العسكرية المهيمنة في القرن الأفريقي وهذا قد يبطئ عملية التقارب.

وشكلت لجنة سودانية – إثيوبية مشتركة في منتصف شهر يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٧ على أثر ادعاء إثيوبيا بأن عناصر من مجموعة متمردة غير محددة وصلت إلى مناطق باسندا، وبسّلام، وود الهيلو الكائنة بين قضارف وكسلا. وبين التحقيق بأن المتمردين كانوا في تلك المناطق لكنهم انسحبوا من بعدها إلى إريتريا (سودان تريبون، ٢٠٠٧). ومن المعتقد بأن الحكومة الإثيوبية أخبرت حكومة السودان، خلال مجرى التحقيق والاجتماعات المشتركة، بأنها تحمّل الخرطوم المسؤولية عن دخول أي منشق إثيوبي مدعوم إريترياً إلى إثيوبيا عبر السودان.

إن المعارضة الحالية للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، التي ألهمتها انتخابات سنة ٢٠٠٥ المطعون في أهليتها، نابعة إلى حد كبير من جهتين اثنتين: ائتلاف الوحدة والديمقراطية التي تستمد دعمها من أمهرة، وجبهة تحرير أورمو (OLF) التي تستقطب الأورمو. والاثنان الآن عضوان في التحالف من أجل الحرية والديمقراطية. إن وحدتيهما والدعم الشعبي لهما، بجانب دعم جناحهما العسكري (الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي) سيمكن هذه المجموعات من تشكيل خطر حقيقي على الEPRDF. كما أن هذا يمكن أن يثبت بأنها مقلقة للسكان الذين يعيشون على الحدود الإثيوبية– السودانية رغم أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث حتى وقتنا الحاضر. لقد قام النظام الإثيوبي بسجن العديد من قادة المعارضة السياسية، والمعارضة المسلحة المتواصلة لا تشكل في الوقت الراهن خطراً جدياً على النظام.

ربما تلجأ جبهة تحرير أورمو (OLF)، بحكم عدم قدرتها على الوصول إلى الأراضي الصومالية نتيجة للحرب الأخيرة١٩، إلى تجديد مساعيها – بمساعدة إريترية – لدخول إثيوبيا من كينيا والحدود الشرقية للسودان. وبالرغم من أن التهديد ليس على ذات المستوى من الضخامة، بيد أنه من المأمون التنبؤ بأن متمردي أمهرة سيواصلون أنشطتهم في الأراضي ذات الكثافة السكانية الواطئة وغير الخاضعة للقانوني غربي بحيرة تانا، وستواصل حركات تحرير شعب غامبيلا بحثها عن أرض خصبة للقيام بهجوماتها في حدود السودان الشرقية حتى من دون مساعدة حكومة السودان (GoS) والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A).

١١. خلاصات

لا ريب أن هذه الخيوط العريضة للمجموعات المسلحة العاملة على امتداد الحدود السودانية مع إثيوبيا وإريتريا غير وافية لفهم قياداتها وأيديولوجياتها وعضويتها وانضباطها ومراكز القيادة والسيطرة فيها والروح المعنوية وقدراتها ومناطق عملياتها. واتسمت الدراسة، في ظل غياب معلومات تفصيلية كهذه، إلى حد بعيد بالوصفية تولي اهتماماً كبيراً لعلاقات هذه المجموعات المسلحة مع دول الإقليم ومع مجموعات مسلحة أخرى، بل تشوب الدراسة، حتى في هذا المجال، ثغرات معرفية أساسية، وربما لم يتم تحديد عدد من المجموعات المسلحة العاملة في المنطقة الحدودية في هذه الورقة. كما أن لمناطق الحدود هذه تاريخا طويلا من أنشطة الشفتة (قطاع الطرق)، ومن مجموعات شفتة ذات طابع سياسي، ومجموعات مسلحة ذات دوافع سياسية تمارس أنشطة إجرامية ثم يصار بعضها إلى منظمات إجرامية بالكامل. هذه التغيرات متواصلة ولذا فإنه ينبغي تجديد المعلومات بشكل منتظم.

أما فهمنا لحركة تنقل الأسلحة الصغيرة في المنطقة الحدودية فهو، إلى حد ما، أكثر وضوحاً لأن حكومات السودان وإريتريا وإثيوبيا هي منشأ هذه الأسلحة، إذ تعطى بشكل مباشر إلى المجموعات المسلحة المتحالفة مع كل حكومة بعدة طرق: عبر جنود الجيوش الوطنية الذين يبيعون أسلحتهم إلى المجموعات المسلحة؛ عبر المجموعات المسلحة وذلك بسرقة الأسلحة أو سلبها خلال القيام بغارة؛ أو عبر الاسلحة التي تقوم الحكومات بمد مصادر أخرى بها ومن ثم ينتهي بها المطاف إلى أيدي المتمردين في المناطق الحدودية. لكنه لا يعرف إلا القليل عن أنواع الأسلحة، أرقامها، وسائل امدادها، وفرة الذخائر، ومعلومات أخرى من هذا النوع. أما تفاصيل امداد الأسلحة الصغيرة بواسطة مصادر غير حكومية إلى المجموعات المسلحة على الحدود فلا يعرف عنها حتى أقل القليل.

وباختصار، يجب أن يفضي توقيع اتفاق السلام بين الجبهة الشرقية وحكومة السودان (GoS) إلى انخفاض، إن لم يكن تصفية، المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) الموجودة على الحدود السودانية مع إريتريا. ومثلما لوحظ أعلاه إن الاتفاق إنما هو إلى حد كبير نتاج المصلحة الحالية للخرطوم واسمرة في تنمية علاقتهما، وعليه فإن الاتفاق عرضة للتغيرات المستجدة كما يناسب تصورات العاصمتين. كما يجب النظر إليه ضمن سياق تاريخ من الخلافات والعلاقات المتغيرة بشكل سريع بين الدول.

وبانتقال الحزب الحاكم الإثيوبي الذي تتمركز نواته في تيغري، جنوباً، فقد فتحت الانقسامات داخله الباب للاحتجاج واتاحت أيضاً لإريتريا فرصة استخدام البيئة الجديدة لإنشاء مجموعات مسلحة. لكن لا شيء مهماً حصل حتى الوقت الحاضر من هذا القبيل. فالمجموعات العاملة في غربي تيغري لا تتمتع بقواعد دعم كبيرة، وإن كلن هذا لا يلغي الخطر الذي قد تشكله هذه المجموعات على الأمن الإنساني. زد على ذلك، من المتوقع أن تواصل إريتريا مساعيها لزعزعة استقرار تيغري.

تطرح الأراضي الواقعة غربي بحيرة تانا صورة أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. إنها منطقة غير مستقرة

وذات تاريخ من الشفتة الذين يلجون الحقل السياسي وتاريخ من العاملين في الحقل السياسي الذين يغدون شفتة. هذا النمط ما يرح يتواصل، بيد أن الأزمة في إثيوبيا التي نشأت في أعقاب الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥ المطعون في أهليتها، هيأت لمنصة تجدد الأنشطة السياسية والعسكرية لمجموعات أمهرية. وحتى يومنا الحاضر فهي مجموعات محدودة وليس ثمة ما يشير إلى أنها تعمل على زعزعة الاستقرار في منطقة الحدود. لكنه من المرجح ألا يغدو الإقليم مستقراً في المستقبل القريب إذا أخذنا في الحسبان الدعم الإريتري للمنشقين. وتشكل النزاعات الناجمة نتيجة للخلافات الحدودية خطراً كبيراً. وفاشكر مثال على ذلك ويعتقد أن مينزا، وهي منطقة تقع إلى شمال النيل الأزرق، يمكن أن تكون موضع خلاف. وعلى حين تقوم عناصر محلية بهجمات متفرقة، فقد سعت حكومتا أديس أبابا والخرطوم بثبات إلى اخماد فتيل التوتر والمحافظة على علاقات ثنائية إيجابية.

كما أن المناطق الحدودية لبني شنقول – النيل الأزرق هي أيضاً محل توترات غير محسومة، وتنشط المجموعتان جبهة تحرير أورمو (OLF) والحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) في هذه المنطقة، ولا تلبث الـ BPLM تحوز مناصرين بسبب تواصل الاستياء في بني شنقول، لكنه لا يوجد أي مؤشر بالوقت الحاضر يدل على أن حكومة السودان قد استأنفت مساعداتها للحركة التي توقفت عن القيام بعمليات عسكرية منذ بضع سنوات. وقد أفيد بأن الـ BPLM طمرت أسلحتها، وستواصل القتال إذا نشأت ظروف مواتية، لكن ذلك ليس أكثر من اشاعة.

إن المناطق الحدودية الواقعة بين غامبيلا وشرقي ولاية أعالي النيل هي من أكثر المناطق تقلباً. إن معارضة أنواك هي من أكثر العوامل بعثاً على عدم الاستقرار، وخضعت غامبيلا عملياً لمدة اربع سنوات للاحتلال من قبل الجيش الإثيوبي متعرضة للإغلاق الأمني والقوافل المسلحة. ويزعم أكاديمي أجنبي معروف يقوم ببحث في الإقليم، أن الجيش الوطني يعمل بشكل أساس على حماية سكان المرتفعات الذين انتقلوا إلى الإقليم. وبحلول سنة ٢٠٠٧ تحسنت الظروف الأمنية وعاد الكثير من لاجئي أنواك الذين فروا إلى بوتشالا السودانية، لكن المشاكل الأساسية المسببة للنزاع لم تحسم والحالة ما فتئت غير مستقرة بشكل كبير. ومرة أخرى إن المساعدة الإريترية للمجموعات المسلحة في غامبيلا، وعلى رأسها مساعدة توات بال، تزيد عدم الاستقرار سوءاً. ومن المحتمل أن تبقى المنطقة محل خلافات في المستقبل لأنها باتت مركزاً من مراكز التنقيب عن النفط من قبل الصين وماليزيا.

وبالاتجاه جنوباً، تغدو مشاكل الحدود أقل توتراً، أكثر محلية، وبسبب بعدها فهي أقل عرضة للتدخل الإريتري. مشاكل هذه المنطقة نابعة في أغلبها من النزاعات القبلية للحصول على مدخل للموارد وتشترك فيها عدداً من المجموعات، وعلى الأخص ميرلي، يانغاغوم، تبوسا، وقبائل إلى الغرب منها – منها مجموعة كاراموجنغ. إن التحاق قيادة الميرلي بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والشروع بعملية نزع السلاح قد يكون لهما تأثير إيجابي على المدى البعيد، غير أن تاريخاً حافلا بالإغارة والوفرة الواسعة النطاق للأسلحة الصغيرة تشيران إلى أنه من المرجح أن تغدو هذه المنطقة غير مستقرة في المستقبل البعيد.

ثمة طائفة من التعليلات بخصوص نشوء المجموعات المسلحة وتوافر الأسلحة الصغيرة على امتداد حدود السودان الشرقية، وهي: تهميش المجتمعات، توزيع غير عادل للموارد، انعدام البنية التحتية، اخفاق الحكومات في فرض سيطرتها، الإضطهاد الإثني والديني، ملائمة هذه المناطق لإطلاق كفاح مسلح ضد الحكومات في الخرطوم وأسمرة وأديس أبابا أو ببساطة الاستفادة من فرصة ضعف الوجود الحكومي لمواصلة الأنشطة ذات الطابع الإجرامي. زد على ذلك، مثلما تبين هذه الدراسة، إن الحكومات المتعاقبة في السودان وإريتريا وإثيوبيا استخدمت هذه المجموعات المسلحة تحقيقاً لمصالحها الضيقة. وآخر مثال على ذلك حرب يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٧ في الصومال وإن كان من المبكر فهم تداعياتها على الأمن في الإقليم فهماً كاملاً. كما إن دعم الحكومة السودانية للمحاكم الإسلامية رغم المعارضة الإثيوبية الحادة لذلك دفع بالكثيرين من الإثيوبيين للاستنتاج بأن حزب المؤتمر الوطني (NIF) لا يلبث يحمل طموحات إسلامية في القرن الأفريقي وإن على إثيوبيا أن تعاود يقظتها من جديد ولا سيما في المناطق الحدودية.

إن الانهيار المحتمل لاتفاق السلام الشامل (CPA) وعدم حسم النزاع بين إريتريا وإثيوبيا هما من أشد الأخطار المتواصلة تهديداً للأمن الإقليمي. ومثلما جرى التوضيح أعلاه فالسودان هو مضيف مُسْتَثْقَل لمعارضين إثيوبيين مدعومين إريترياً بشكل كبير. وحاول الإثيوبيون أبان مجرى الحرب الأخيرة في الصومال تحطيم القواعد العسكرية المدعومة إريترياً والمنظمات السياسية في البلد، وهذا قد يدفع إريتريا إلى أن تركز مساعيها على تفعيل المعارضين المناوئين للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) على امتداد حدود السودان الشرقية. لكن فينما تحفل إثيوبيا بنزاعات عديدة على امتداد الروائس الجنوبية لحدود السودان الشرقية، فإن اشتداد سيطرة الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) يعني أن الجهود الإريترية ستنحصر بشكل كبير بمنطقة شمال – غرب إثيوبيا.

ومن المستبعد أن تتوارى هذه المجموعات المسلحة عن الوجود وأن يتوقف التدفق الحر للأسلحة ما لم يتم حل أزمات دول الإقليم، ومن المستبعد أن يقع ذلك في وقت قريب. إن خلاصة ميدهان تاديس المتصلة بالنزاع عبر الحدود في إقليم غامبيلا تنطبق إلى حد كبير على بقية الحدود: "على الرغم أنه بالامكان إدارة النزاع على المستويات المحلية والوطنية، إلا أن حله بطريقة مستدامة لا بد له أن ينتظر إقامة معمار سلام وأمن صلب وقابل للعمل في الإقليم" (تاديس، ٢٠٠٧، ص٢٤).

الحواشي

١ لقد ظهر مصطلح "المجموعات المسلحة الأخرى" في اتفاق السلام الشامل (CPA) الذي ينص على أنه يسمح فقط للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والقوات المسلحة السودانية (SAF) بالبقاء في جنوب السودان بعد تبني الاتفاق. ولذلك يتحتم على المجموعات المسلحة الأخرى أن تسرح أو تندمج أما في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو القوات المسلحة السودانية (SAF). ورغم هذا الشرط لا يلبث عدد كبير من المجموعات المسلحة يعمل في الإقليم بعد عامين من توقيع الاتفاق (CPA).

٢ انظر على سبيل المثال، Jane's World Insurgency and Terrorism Report, (٢٠٠٦)

٣ يمكن تحميل مطبوعات الـHSBA من الموقع http://www.smallarmssurvey.org//sudan

٤ مقابلة مع محلل أمني، أديس أبابا، ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٧.

٥ مقابلة مع محلل أمني، أديس أبابا، ١٥ مارس/أذار ٢٠٠٧.

٦ انظر loc.gov/frd/cs/profiles/Eritrea.pdf.http://lcweb٢

٧ انظر تقارير فريق مراقبة حماية المدنيين (CPMT) على الموقع <http://www.cpmtsudan.org>

٨ مقابلة مع محلل أمني، أديس أبابا، ١٥ مارس/أذار ٢٠٠٧.

٩ انظر الموقع الرسمي للجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي (http://www.eppf.net> (EPPF<.

١٠ أنظر المصدر السابق.

١١ النقاش التالي بالمتصل بجبهة تحرير أورمو (OLF) يعتمد بشكل أساس على Jane's World Insurgency and Terrorism Report, (٢٠٠٦)

١٢ أنظر موقع <http://www.cpmtsudan.org>.

١٣ أنظر موقع<http://www.gambelatoday.com>.

١٤ ستتناول ورقة عمل قادمة لـHSBA تاريخ مليشيات قوات الدفاع الشعبي (PDF ونشاطها بتفصيل أكبر.

١٥ أنظر موقع <http://www.cpmtsudan.org>.

١٦ مقابلة مع ممثلي الجناح الشمالي لأمبيرو، ١٦ مايو/أيار، قضارف.

١٧ أنظر موقع <http://www.cpmtsudan.org>.

١٨ مادة ٢٤ من اتفاق السلام في شرق السودان (الجبهة الشرقية وحكومة السودان، ٢٠٠٦).

١٩ أنظر البيان الصحفي لجبهة تحرير أورمو (OLF) بتاريخ ٢٠ يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٧ إذ زعمت فيه الـ OLFبأن الجيش الإثيوبي أرتكب إبادة جماعية ضد اللاجئين الأورمو في الصومال.

ثبت المراجع

Abdel Rahim, Muddathir. 1969. Imperialism and Nationalism in the Sudan. Khartoum: University of Khartoum Press.

Adwok, Peter. 2000. The Politics of Liberation in South Sudan: An Insider's View. Kampala: Fountain Publishers.

AFP (Agence France-Presse). 2006. 'Ethiopia Says It Killed 111 Rebels From Eritrea.' 27 June.

Cliffe, Lionel. 1999. 'Regional Dimensions of Conflict in the Horn of Africa.' Third World Quarterly, Vol. 20, No. 1, pp. 89–111.

Crummey, Donald, ed. 1986. Banditry, Rebellion and Protest in Africa. London: James Currey. Eastern Front and the Government of Sudan. 2006. Eastern Sudan Peace Agreement. Asmara, 14 October.

<http://www.c-r.org/our-work/accord/sudan/key-texts-espa-contents.php>

ELF–RC (Eritrean Liberation Front–Revolutionary Council). 2006. Press Release. 21 October.

<http://www.alenalki.net>

Ethiopian Herald. 2005. 'Ethiopia, Sudan Agree to Cooperate in Peace, Security Affairs.' 2 December.

GPLM/F (Gambella People's Liberation Movement/Front). 2005. Press Release No. 1. 30 October.
2006. Press Release No. 3. 14 January.

Gatwoth, James. 1988. 'Dinka Bor–Murle Relations Since 1900: A Study of Ethnic Conflicts in the Southern Sudan.' M.A. Thesis.

Khartoum: Institute of African and Asian Studies.

Genocide Watch and Survivors' Rights International. 2004. 'Today is the Day For Killing Anuaks'.
Hagos, Weldekidan. 2005. 'Intra-Ethnic and Inter-Ethnic Conflicts in

Gambella.' Unpublished paper. Addis Ababa: Center for Policy Research and Dialogue.

Hobsbawm, Eric. 1965. Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movements in the 19th and 20th Centuries. New York: W.W. Norton and Company.

Jane's World Insurgency and Terrorism Report. 2006. 'Oromo Liberation Front.' 21 May.

Markakis, John. 1987. National and Class Conflict in the Horn of Africa. Cambridge: Cambridge University
Press.
1994. 'Ethnic Conflict and the State in the Horn of Africa.' In Katsuyoshi Fukui and John Markakis, eds. Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa. London: James Currey, pp. 217–38.

Les Nouvelles d'Addis. 2006. 'Interview with Dawad Ibsa Ayana, Chairman of the Oromo Liberation Front.' 29 March.

Plaut, Martin. 2006. 'Ethiopia's Oromo Liberation Front.' Review of African Political Economy, Vol. 33, No. 109. September, pp. 587–93.

Sudan Tribune. 2006. 'Sudanese Army Deployed Along Border With Ethiopia'. 5 January.

2007. 'Addis Ababa Shows Concern Over Presence of Ethiopian Rebels in Sudan.' 15 January.

Tadesse, Medhane. 2007. 'Gambella: The Impact of local conflict on regional stability'. Center for Policy Research and Dialogue.
<http://www.cprdhorn.org/Gambella%20Report.pdf>
and John Young. 2003. 'TPLF: Reform or Decline?' Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97. September, pp. 389–403.

de Waal, Alexander. 1995. Food and Power: A Critique of Humanitarianism. London: Africa Rights.

58 Small Arms Survey HSBA Working Paper 9 Young Armed Groups Along Sudan's Eastern Frontier 59 Young, John. 1996. 'The Tigray and Eritrean People's Liberation Fronts: A History of Tensions and
Pragmatism.' Journal of Modern African Studies, Vol. 34, No. 1. March, pp. 105–20.

1997. Peasant Revolution in Ethiopia: The Tigray People's Liberation Front 1975–1991. Cambridge: Cambridge University Press.

1999. 'Along Ethiopia's Western Frontier: Gambella and Benishangul in Transition.' Journal of Modern African Studies, Vol. 37, No. 2. June, pp. 321–46.

2002. 'Sudan–Ethiopia Relations in Transition.' Journal of Middle East and African Studies. October 2002.

2003. 'Sudan: Liberation Movements, Regional Armies, Ethnic Militias and Peace.' Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97. September, pp. 423–34.

2004. 'Sudan's South Blue Nile Territory and the Struggle Against Marginalisation.' In Paul Kingston and Ian Spears, eds. States Within States: Incipient Political Entities in the Post-Cold War Era. New York: Palgrave Macmillan, pp. 67-81.

2005. 'John Garang's Legacy to the Peace Process, the SPLM/A and the South.' Review of African Political Economy, Vol. 32, No. 106. December, pp. 535–48.

2006a. 'Eastern Sudan: Caught in a Web of External Interests.' Review of African PoliticalEconomy, Vol. 33, No. 109. September, pp. 594–601.

2006b. The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper, No. 1. Geneva: Small Arms Survey.

2007a. The Eastern Front and the Struggle Against Marginalization. HSBA Working Paper, No. 3. Geneva: Small Arms Survey.

2007b. Emerging North-South Tensions and Prospects for a Return to War. HSBA Working Paper, No. 7. Geneva: Small Arms Survey.

Zewde, Bahru. 1991. A History of Modern Ethiopia: 1855–1974. London: James Currey.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن الإنساني

تقارير السودان

العدد ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
التهديدات المستمرة:اتساع دائرة انعدام الأمن البشري في ولاية البحيرات بجنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل

العدد ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
الجماعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
الأسلحة و النفط و دارفور السلاح

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية

ورقات العمل الخاصة بالسودان

العدد انوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

العدد ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٧
العنف والإيذاء في جنوب السودان: ولاية البحيرات خلال مرحلة ما بعد «اتفاق السلام الشامل»، بقلم رتشارد غرفيلد

العدد ٣ مايو/أيار ٢٠٠٧
الجبهة الشرقية والكفاح ضد التهميش ، بقلم جون يونغ

العدد ٤ مايو/أيار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تهريب السلاح والجماعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ، بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مدخل ونظرة عامة، بقلم جون يونغ

العدد ٦ يوليو/تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي الجماعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات، بقلم ماركيه شوميروس

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1 Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000

2 Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001

3 Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001

4 Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002

5 Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002

6 Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002

7 Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002

8 Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003

9 Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003

10 Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003

11 In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003

12 Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1 Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001

2 Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002

3 Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003

4 A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Mac
edonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by the United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3

5 Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6 La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3

7 Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB.

printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13 Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1

14 Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0

15 Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16 Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2

17 Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9

18 Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5

19 A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7

سلسلة كتب مسح الأسلحة الصغيرة

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

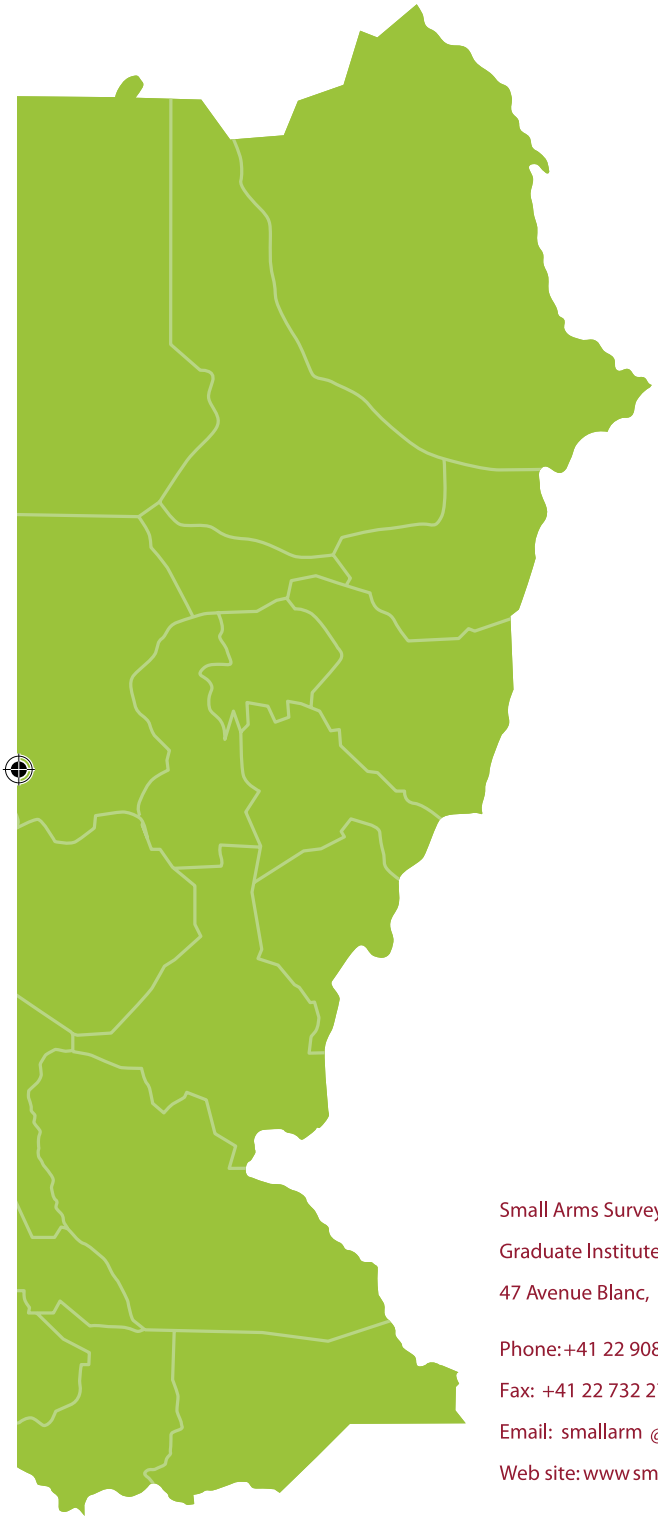

تشرين الثاني ٢٠٠٧

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777
Fax: +41 22 732 2738
Email: smallarm @hei unige ch
Web site: www smallarmssurvey org